الجمهـوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلـــمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالـوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنافسية الاقتصاد الجزائري

إعـــداد الطلبـــــة :
– بلقـــاسم لعـــويني
– ربيع بن عبد الحميد
– شعيـــب لبـيـهـــي

تحـت إشـراف:
د. أحمد بن خليفة

اللجنـة المناقـشـة:

الاسـم واللقـب	الجـامعـة المنتسـب إليها	الصّـفـة
د. أحمد بن خليفة	جامعة الشهيد حمّه لخضر– الوادي	المشـرف
د. محمد شوارب	جامعة الشهيد حمّه لخضر– الوادي	المقيّم الأول
د. سليمان زواري فرحات	جامعة الشهيد حمّه لخضر– الوادي	المقيّم الثاني

السنة الجامعية 2021/2020

الشكر والعرفان

نتقدم بالشكر لله أولا وأخيرا، ونحمد الله حمدا كثيرا وجليلا على توفيقه لإتمام هذا العمل وعلى كل النعم التي أنعم بها علينا، ونصلي ونسلم على الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان للأستاذ الفاضل: د. أحمد بن خليفة التي تكرم بقبول

الإشراف على هذا العمل والذي ساعدنا بتوجيهاته ونصائحه، والتي نرى فيها صورة مجسمة للخير والفضل

كما لا يفوتني أن أتقدم بكل الشكر والتقدير لجميع الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالجامعة والذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ونرجو من الله عز وجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ولله الحمد والمنة، وصل اللهم وسلم

على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين راجين من الله عز وجل أن يطيل في أعمرهم ويغفر لهم ويرحمهم ويرزقهم العافية

إلى أفراد عائلة وإلى كل الأهل والأحبة وجميع الأصدقاء، إلى الأستاذة الأكارم في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى كل الزملاء والزميلات، وإلى كل من علمنا حرفا في هذه الحياة

إلى كل من نعرفهم ويعرفوننا في هذه الحياة ولم تسع أقلامنا لذكرهم.

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا"

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان.....

الإهداء.....

فهرس المحتويات.....

فهرس الجداول .....

عنوان الجدول.....

فهرس الأشكال.....

عنوان الشكل.....

الملخص.....

المقدمة..... أ–د

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

مقدمة الفصل.....6

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....7

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....7

المطلب الثاني: متعلقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....11

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنافسية الاقتصاد الجزائري.....18

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للدراسة.....23

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية..... 22

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية..... 27

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 29

خلاصة الفصل..... 30

الفصل الثاني: دراسة حالة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل 32

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 33

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....35

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر.....45

المطلب الثالث: المعاهدات والاتفاقيات الدولية..... 46

المبحث الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري ومؤشراتها.....51
المطلب الأول: مؤشرات الاقتصاد الجزائري.....51
المطلب الثاني: المؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري.....58
المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد.....69
خاتمة الفصل 69
الخاتمة.....70
قائمة المصادر المراجع.....70

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة (2009 – 2018)	19
(01- 02)	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة (2000-2010)	20
(02- 01)	يمثل تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000- 2021	53
(02- 02)	يوضح تطور مؤشرات الميزانية العمومية خلال الفترة 2017- 2021	54
(02- 03)	يوضح تطور المديونية العمومية خلال الفترة 2010- 2019	56
(02- 04)	يوضح تطور صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2010- 2019	57
(02- 05)	يوضح ترتيب الدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمي	60
(02- 06)	يبين مؤشرات التنافسية الجزائرية في تنافسية الاقتصاديات العربية	62

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	يمثل تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000- 2021	54
(01- 02)	يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر	63

الملخص

جاءت هذه الدراسة للتعرف على المجهودات التي تبذلها الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي مباشرة لها، ومعالجة الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: " **فيما يتمثل الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية الاقتصاد الجزائري؟**"، وقد هدفت الدراسة إلى دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر، وتسليط الضوء على المنظومة التشريعية الجزائرية ومختلف التطورات الحاصلة بها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه، وتبرز أهمية البحث في التعرف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة أساسية في ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني، كما تبرز أهميته في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة الأنجع في تغطية العجز التمويلي للاقتصاد الوطني، وهو من يمكن الاقتصاد الوطني من الرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي، وقد اعتمدنا المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإبراز أهم المؤشرات عبر سنوات مختلفة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، وقد توصنا في نهاية الدراسة إلى نتائج أهمها يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر تمويل دولية بديل عن المديونية وعبئها على البلاد، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التنافسية الاقتصادية.

Abstract :

This study came to identify the efforts made by Algeria to attract foreign investment directly to it, and to address the problem posed in : "What is the role played by foreign direct investment in the competitiveness of the Algerian economy ?", The study aimed to study the methods of attracting foreign direct investment and its settlement in Algeria. shedding light on the Algerian legislative system and the various developments taking place in it to encourage and attract foreign direct investment, and highlight the importance of research in identifying foreign direct investment as an essential tool in promoting the competitiveness of the national economy, and its importance in that foreign direct investment is the most effective way to cover the financing deficit of the national economy, which enables the national economy to increase its competitiveness at the international level. We have adopted the historical approach by talking about the development of foreign direct investments and highlighting the most important indicators over different years, in addition to the descriptive analytical approach to diagnose, analyze and explain the impact of foreign direct investment on the competitiveness of Algerian economy. At the end of the study, we concluded that The most important results are that foreign direct investment is a means for developing countries to obtain international sources of financing as an alternative to indebtedness and its burden on the country. Foreign direct investment plays a positive role in raising the competitiveness of the Algerian national economy by improving macroeconomic indicators.

Keywords : foreign direct investment, Economic competitiveness.

المقدمة

تمهيد

تصنف الجزائر في مصاف الدول النامية لما تعاني من تخلف فضيع في التنمية الاقتصادية، بسبب انعدام رؤوس الأموال الباعثة لهذه التنمية، إضافة إلى فقرها إلى التكنولوجيا الدقيقة والإطارات الكفؤة للتسيير، مؤدي بها إلى البحث عن ملجأ للتمويل، مما يثقل كاهلها ويغوصها في التخلف واللجوء إلى المديونية والبؤس والحرمان، راهنا سيادتها الوطنية كما حصل من قبل، وبالتالي فإنه كان لزاما عليها البحث عن مصادر تمويل دولية أخرى تسهيلا لانسياب حركة رؤوس الأموال إليها، ولن يكون لها هذا إلا بالعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة كل العوائق والعراقيل التي تعيق طريق انسياقها نحو البلد، مانحا إياها كثيرا من الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها وتموقعها في البلد المضيف، من خلال إدخال تعديلات هيكلية عميقة على نظمها الاقتصادية، تحرير تجارتها الخارجية، والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

وعملت الجزائر على خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون النقد والقرض، كما أدخلت العديد من الإصلاحات الهيكلية العميقة على نظمها، هدف الوصول إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري.

إشكالية الدراسة

وبناءا على ما سبق وللتعرف أكثر على المجهودات التي تبذلها الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي مباشرة لها، يمكن صياغة إشكالية لهذه الدراسة كما يلي:

" **فيما يتمثل الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية الاقتصاد الجزائري؟**"

ولتسهيل الوصول إلى إجابة لهذه الإشكالية متم تقسيمها إلى إشكاليات فرعية تمثلت في:

- ماهو الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما المقصود بالتنافسية وفيما تمثلت محدداتها؟
- فيما تمثلت جهود الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- إلى أي مدى يمكن أن يصل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة عن الإشكالية والرئيسية، والاشكاليات الفرعية تم وضع فرضيات مساعدة لاستكمال الدراسة، تمثلت في:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي كل مساعدة مالية أو عينية مقدمة من الغير، تؤثر إيجابيا على المؤشرات الاقتصادية والمالية.
- تتمثل التنافسية مختلف المؤشرات التي تمكن الاقتصاد الوطني من احتلال مواقع على الصعيد الدولي، ويمكنها منافسة اقتصاديات أخرى، ويتم تحديدها بمؤشرات مختلفة؟
- تسعى الجزائر إلى توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف التحديثات التشريعية والقوانين التي تقوم بسنها.
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الوضع الاقتصادي من خلال ادخال مختلف التطورات الحاصلة في السوق العالمية على مؤشرات الاقتصادي والعمل على تحسين الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- دراسة أساليب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطينه في الجزائر.
- تسليط الضوء على المنظومة التشريعية الجزائرية ومختلف التطورات الحاصلة بها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه.
- التعرف على نتائج تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة أساسية في ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني، كما تبرز أهميته في أن:

-الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة الأنجع في تغطية العجز التمويلي للاقتصاد الوطني.

-الاستثمار الأجنبي المباشر يكسب الاقتصاد الوطني ميزة تنافسية، حيث يجعل من السهل الولوج إلى الأسواق الدولية واختراقها، واكتساب مكانة ريادية له بين الاقتصاديات الدولية.

-الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الاقتصاد الوطني من الرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي.

أسباب اختيار الموضوع

- **أسباب موضوعية**

- طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص التابعين له.
- الأهمية التي يكتسبها الموضوع كونها من المواضيع الحديث في الساحة الاقتصادية.
- تسليط الضوء على مجهودات الدولة، وسعيها لتحسين الاقتصاد الوطني.

- **أسباب شخصية**

- الرغبة في البحث والكتابة بالمواضيع ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- رغبة منا وبذل مجهود لإثراء المكتبة ببحث يتعلق بموضوع يتصف بالحداثة.

منهج الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية، والإشكاليات الفرعية، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإبراز أهم المؤشرات عبر سنوات مختلفة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل وتفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، من خلال ما نقدمه من معطيات ومعلومات خاصة بموضوعنا.

هيكل الدراسة

بهدف الإلمام الجيد بجميع جوانب البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين مسبوقين بمقدمة عامة حول الموضوع المدروس، كما قسم كل فصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث ينقسم إلى ثلاثة مطالب، كالآتي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة: وكان يضم المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يحتوي على المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، المطلب الثاني: متعلقات الاستثمار الأجنبي المباشر، المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فقد خصص للدراسات السابقة للدراسة وقد قسم إلى المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية، المطلب

الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية، المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: دراسة حالة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية الاقتصاد الجزائري، والذي يضم بدوره المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر، المطلب الثالث: المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أما المبحث الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري ومؤشراتها وجاء به المطلب الأول: مؤشرات الاقتصاد الجزائري، المطلب الثاني: المؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري، المبحث الثالث: مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

لتختتم الدراسة بخاتمة عامة للموضوع تضم أهم النتائج المتوصل لها من خلال جانبي الدراسة، متبوعة بقائمة لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها خلال إنجاز هذه الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للدراسة

مقدمة الفصل

يعد الاستثمار أحد المقومات الأساسية لاقتصاد الدول، فهو أصبح التوجه الحديث التي تتجه له عدة دول للنهوض باقتصادها وقد سعت بشتى الطرق إلى تطويره وتحديثه، ومنها من استقطبت الاستثمارات الخارجية كبديل لمنتجاتها المحلية لتطوير اقتصادها، والنقوض به للخروج من دائرة التخلف أو الرداءة إلى التطور ومواكبة ما يجري في العالم من حولها والدول المجاورة لها بشكل خاص.

إضافة إلى أن هذا الأخير أصبح يعد الممتص للبطالة ومختلف المشاكل الاقتصادية الأخرى، ودار للعملات الصعبة وغيرها من الفوائد، فمن هذا المنطلق سنقوم في هذا الفصل بالتعرف على الاستثمار الأجنبي من خلال التعرض إلى الاستثمار بشكل عام وتخصيص الاستثمار الأجنبي من خلال الأهمية والاشكال والصيغ والعوامل التي ساعدت في استقطابه، كما تم التطرق إلى واقعه في الجزائر ومساهمته في تنافسية الاقتصاد بها، إضافة إلى ذلك وكبرهان واستعانة لدراستنا سنقوم بطرح بعض من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الموضوع سواء كان التشابه من خلال المتغيرات أو الخطوات أو غيرها ذلك ما سنوضحه من خلال عرض أوجه الاختلاف والتشابه لدراستنا والدراسات السابقة التي تعرضنا لها في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرض هذا المبحث ماهية الاستثمار الأجنبي من خلال التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهم متعلقاته وواقعه في الجزائر، كما تم التطرق إلى دوره في تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

سنقوم في هذا المطلب إلى التطرق لمفهوم الاستثمار بصفة عامة ومن ثم تسليط الضور عن الاستثمار الأجنبي واستعراض لأهميته.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار على أنه:

– استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها[1].

– عبارة عن مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة مادية كانت أو معنوية أو منشأة من طرف مؤسسة، وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال وليس بهدف بيعها أو تحويلها[2].

– الاستثمار هو: تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية[3].

– وهو كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي[4].

– وكذلك هو التضحية بقيم (مبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل[5].

---

[1] طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، الاردن، 1997، ص 37

[2] غلا شبوط، واقع الاستثمارات في الجزائر، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2002– 2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2013/2012، ص 12.

[3] محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د س، ص 32.

[4] Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1ère édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979, P35

[5] سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص 23

– ويقصد بالاستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية وذلك مع توفير عائد معقول يحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات[1].

فمن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص تعريف الاستثمار على أنه: العملية التي يكون بها استغلال لمختلف المبالغ المالية أو الأموال أو الممتلكات المالية التي يمتلكها الأشخاص أو المؤسسات أو الدول والتي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة في سبيل تحقيق عوائد مالية أخرى تفوق القيمة المستغلة دون التعرض لأي مخاطر خارجية.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي بتعدد وجهات النظر الطارحة لهذا التعريف ونذكر بعضها فيما يلي:

– يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه: التدفق الخارج للموارد الاقتصادية يهدف استخدامها من قبل الغير، وتشمل على القروض والمساعدات والاكتتاب في الأسهم والمشاركة مع رأس المال الوطني في انشاء المشروعات المختلفة في البلد المضيفة لتلك الاستثمارات[2].

– ويعرف بأنه: جميع الاستثمارات المادية والمالية التي يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الاستثمارات الداخلية المنفذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات[3].

– كما يقصد بالاستثمار الأجنبي كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمارات – الإطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 22

[2] سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/ 2007، ص 59.

[3] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996– 2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 39

غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة[1].

– كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على تحكم الإداريين في الشركة الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)[2].

– أما المنظمة العالمية للتجارة فتعرفه على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها[3].

فمن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك النشاط الذي يكون فيه استغلال لرأس مال سواء كان منقول أو غير منقول خارج المحيط الجغرافي للمؤسسة الأم مع بقاء تبعيتها لها من عدمه، يختلف المدة الزمنية باختلاف الهدف المراد تحقيقه طويل أو متوسط أو قصير الأجل بغية الوصول في لأخير إلى تحقيق أرباح وتطور مختلف النوع على الشركة الأم.

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي[4]:

– خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

---

[1] أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد 3، الجزائر، 2004، ص 159.

[2] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004، ص4.

[3] بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، ص 19.

[4] مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر 2000–2014–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، دامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2015/ 2016، ص 7.

– إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.

– يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.

– النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج وتوسيع مكاتبها في السوق.

المطلب الثاني: متعلقات الاستثمار الأجنبي المباشر

نعرض في هذا المطلب مختلف المتعلقات التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي لإتمام المفاهيم النظرية المتعلقة به كالأشكال والصيغ الخاصة به، كما نتطرق إلى العوامل المساعدة على تدفقه في الجزائر.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

نذكر في هذا الفرع أشكال هذا الاستثمار التي تميزت بالتعدد والتميز وقد لخصت على الشكل التالي:

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية:

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى[1]:

1. **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

أ. إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

ب. شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل على مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب، وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

2. **الاستثمار المشترك:** ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة. وطرف وعدة أطراف محلية من جهة ثانية. ويمكن تمييز الشكلين التاليين[2]:

– إقامة مشروع أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.

---

[1] مصطفى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الملكية للطباعة والاعلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص 108.

[2] خلالقة أسماهان، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العلي للإدارة، 2007، ص 37.

- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة، وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10 % من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا.

ثانيا: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي، القطاع الاقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي الذي ينتمي إليه ويمكن ذكرها على الشكل الآتي[1]:

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:** وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات، إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يملكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.
2. **الاستثمار الاجنبي المباشر الصناعي:** يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات، والملابس، والمواد الغذائية...إلخ.
3. **الاستثمار الاجنبي المباشر غير الصناعي:** وهو شبيه بالصناعي: غير أن المنتجات في هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات مثل: الاتصالات النقل، البنوك، التأمين، مكاتب الدراسات والفنادق...إلخ.

[1] فراح ياسين، الاستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي بحي فارس المدية، 2006/ 2007، ص 41.

الفرع الثاني: مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

نقسم هذا الفرع إلى المبادئ التي يقوم عليها الاستثمار الاجنبي لضمان استمراريته إضافة إلى الدوافع التي تؤدي إلى قيامه وانشائه في بلد أجنبي.

أولا: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

وتمثل فيما يلي[1]:

1. **مبدأ الشفافية والتناسق:** يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

2. **مبدأ سيولة حركة رأس المال:** وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين.

أ. **مبدأ حرية التحويل:** هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

ب.**مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة:** على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.

3. **مبدأ الاستقرار:** يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- أخطار الحروب والانتفاضات.

[1] نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005/ 2006، ص 8.

– أخطار تحويل رأس المال.

ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن حصر الدوافع التي تشجع على انشاء استثمار أجنبي مباشر فيما يلي[1]:

1.حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة المستثمرة والشركات الوطنية بالدول المضيفة.

2.حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية...الخ متميزة لدى الشركة المستثمرة عن نظريتها

3.بالدول المضيفة.

4.كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.

5.تفوق الشركات المستثمرة تكنولوجيا.

6.تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والتي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.

7. قيام حكومات الدولة المضيفة بمنح امتيازات تسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات المستثمرة أو وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الثالث: العوامل المساعدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي في بلد ما يكون بمساعدة عدة عوامل مختلفة المصدر على البلد المستضيف القيام بها للمساعدة على استقطاب هذا الاستثمار الأجنبي وتتنوع هذه العوامل بتنوع الغرض القائم من وراء هذا الاستثمار، ويمكن تلخيص أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العناصر الآتية:

1. **العوامل السياسية[2]:** تلعب العوامل السياسية دورا فعالا في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، وتأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي الذي يتمثل في ضمان الاستثمار

[1] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005– 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015/ 2016، ص13.

[2] عميروش شلغوم،"دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية "، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009، ص 13.

الأجنبي المباشر من المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية، وقد أثبتت التجربة أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته الفنية والتقنية إلى دولة ما إلا إذا تأكد من استقرار الأوضاع السياسية فيها، وقد أثبتت العديد من الدراسات تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، حيث أكدت دراسة " بازي" "Basi "، 1963 أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.

2. العوامل القانونية والإدارية[1]:

أ. **العوامل القانونية:** تلعب هذه العوامل دورا متميزا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن المستثمر الأجنبي لن يقبل على الاستثمار خارج دولته إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية، لذلك يعد وجود إطار قانوني متكامل يحكم نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مشجعا لهذا الأخير، خاصة إذا توفرت فيه المقومات الآتية:

– وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى الخاصة بالاستثمار.

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر الأجنبي من كافة المخاطر مثل التأميم، وتكفل له حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، فضلا عن وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية، شرط ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالاقتصاد المضيف.

– وجد نظام حوافز مالية وتمويلية فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية في الدول المضيفة.

– وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

ب. العوامل الإدارية: يساهم النظام الإداري في الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك إذا تميز بسهولة إجراءاته ووضوحها، وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وعدم تفشي البيروقراطية والفساد الإداري بشكل عام.

[1] لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 2، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2012، ص 87، 88.

3. العوامل الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة عند اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر والركيزة الأساسية لجذبه، وتكمن أهم المحددات الاقتصادية في[1]:

– **حجم السوق ومدى نموه:** يعد حجم السوق ومدى نموه من العوامل الهامة الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأهم المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، حيث يعتبر المقياس الأول مؤشرا للطلب الجاري، والثاني مؤشر للحجم المطلق للسوق، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

– **الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة.

– **البنية الأساسية:** تعتبر البنية الأساسية من المحددات الرئيسية لاختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن توفر بنية أساسية مناسبة من طرق ومطارات وموانئ وغيرها يسهل عملية النقل داخل الدولة المضيفة أو العالم الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصال ذات كفاءة عالية وتكنولوجيا متطورة تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين من جهة، وبين فروع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة والدولة الأم من جهة ثانية.

– **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالعوامل ذات الصلة بالأداء الاقتصادي الكلي كمعدل التضخم، سعر الصرف، عجز الموازنة ...الخ، حيث أن وجود بيئة اقتصادية مستقرة واضحة وغير متضاربة الأهداف تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح.

– **مدى تحرير التجارة الخارجية:** إن وجود العديد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية في الدولة المضيفة يشكل عائقا كبيرا أمام واردات الدول الأخرى، مما يدفع مستثمري هذه

[1] جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي وأوريدو)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/ 2018، ص 17، 18.

الأخيرة لتفضيل الإنتاج في الدولة المضيفة بدلا من الإنتاج والتصدير في الدولة الأم، وهو البديل الأفضل لتخفيض كل من النفقات الناتجة عن الرسوم الجمركية المفروضة من جهة، ونفقات النقل من جهة ثانية في حالة التصدير.

– **الإصلاح الاقتصادي:** ينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلى تضييق نطاق التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك إدارة هذا النشاط إلى قوى السوق بالشكل الذي يحسن الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع وتعتبر الخصخصة من إحدى أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي، والتي تشجع استحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على الشركات المحلية للدولة المضيفة.

– **المركزية في إدارة الاقتصاد[1]:** عندما يكون هناك تحرير التجارة والإصلاح والانفتاح نحو الخارج يعني أن هناك عوامل محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر.

– **الحوافز المقدمة في الدولة المضيفة[2]:** تعتبر الحوافز المقدمة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة أداة إستراتيجية يمكن لحكومات الدول المضيفة استغلالها للتأثير على قرارات هذه المؤسسات، غير أن منح هذه الحوافز تكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدولة المضيفة للاستثمار.

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنافسية الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر دولة كغيرها من الدول النامية التي تسعى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سوف يساعدها في النهوض اقتصادها والسير بها في طريق، فمن خلال هذا المطلب سنتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكيف أن له دور في تنافسية اقتصادها.

الفرع الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

استقطبت الجزائر خلال سنوات استقلالها الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ساعدت على النهوض باقتصادها ومواكبة التطورات العالمية المحيطة به وسنتعرف هنا على هذه الاستثمارات وواقعها.

---

[1] خالد قاشي، بغداد بنين، عبد الرحمان بنين، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية " دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990– 2016)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 1، أفريل 2018، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص 125.

[2] جابر سطحي، المرجع السابق، ص 19.0

1.تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر[1]:

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد، ويوضح الجدول التالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2010، كما يلي:

الجدول رقم (01- 01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة الممتدة (2009 – 2018).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	2.540	2.264	2.571	2.900	1.691	1.507	587	1.546	1.390	9.259

المصدر: من إعداد الطلبة تجميعا من تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عموما ظل في انخفاض ملحوظ، إذ بلغ أقص قيمة له سنة 2015 بقيمة 587، وهو دون مستوى مليار دولار، على الرغم أن قيمته تزايدت وبشكل ملحوظ في السنوات 2016، 2017، ليبلغ أقصى قيمة له في سنة 2018.

2.مساهمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي[2]:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر، في شكل نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2010- 2019.

[1] بن عيشي عمار، بن ابراهيم الغالي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-1990)، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، العدد 5، 2012، ص 4.

[2] بن عيشي عمار، بن ابراهيم الغالي، المرجع السابق، ص 5.

جدول رقم (01- 02): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة (2000-2010).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
%	0.93 8369	1.0230 18	0.959 025	0.827 935	0.803 675	1.097 461	1.167 256	1.110 793	1.576 348	1.618 769

المصدر: من إعداد الطلبة تجميعا من تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية من خلال نسبه في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في تذبذب ملحوظ بين الارتفاع والانخفاض إلى أن تعرف ثبات بنسبة 1% أو أكثر من السنة 2015إلى سنة 2019، وبذلك تزايد مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي راجع ذلك إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

الفرع الثاني: التنافسية الاقتصادية

تعتبر الميزة التنافسية محددا لمعرفة قدرة المؤسسة الاقتصادية على التحدي في المجال الذي تنشط به، ومدى مواكبتها التطورات الحاصلة في ذلك المجال.

أولا: مفهوم التنافسية الاقتصادية

تعرّف أيضا على أنها: قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط، وتتحقق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات التي تتمتع بها المنظمة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق إستراتيجياتها التنافسية، ويرتبط تحقيق الميزة التنافسية ببعدين أساسيين هما: القيمة المدركة لدى العميل وقدرة المنظمة على تحقيق التميز[1].

وتعرف الميزة التنافسية على أنها التحكم الجيد والسيطرة التامة على عامل أو أكثر من عوامل النجاح بشكل يكون أفضل من المنافسين[2].

[1] بن عمار إيمان، طيب زينب، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محند اولحاج، البويرة، 2014/ 2015، ص 60.

[2] عباسة هواري، دور وظيفة الامداد في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص امداد ونقل دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/ 2018، ص 4.

كما تعرف الميزة التنافسية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق التفوق على من فيها من خلال تقديم قيمة أفضل للزبائن ويمكن تحقيق ذلك باستخدام عدة طرق التفوق على المنافسين في مجالات السعر أو الجودة أو تحرير فرص سوقية جديدة لأجل خلق قيمة للزبائن قبل أن يفعل المنافسون ذلك، أومن خلال الاستجابة السريعة للتغيرات في حاجات الزبائن[1].

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الميزة التنافسية والتي تعني قدرة المؤسسة على توظيف قدراتها وموارها المادية والمعنوية لتحقيق مكانة في السوق من خلال التفرد بسعر وجودة الخدمات التي تقدمها، وذلك باستغلال جميع مواردها المتاحة للتغلب على منافسيها في ذات السوق.

ثانيا: استراتيجيات القدرة التنافسية

فبعض المؤسسات تتميز بقدرتها على انتاج منتجات أو تقديم خدمات فيما شيء له قيمة لدى العملاء بحيث تفرد به على المنافسين، فيرى بورتر أنه توجد استراتيجيات تندرج تحت هذا التقسيم[2]:

أ. **استراتيجية القيادة بأقل تكلفة:** وفيها تكون استراتيجية المؤسسة هي تقليل التكلفة ولكن مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة وذلك كالمنتجات الصينية هنا يكمن في استراتيجية التكلفة السالفة الذكر أنه التميز في التكلفة يعنى انتاج بأقل تكلفة بنفس مستوى وجودة الانتاج.

ب. استراتيجية التميز: وفيها تكون استراتيجية المؤسسة تقدم منتجات وخدمات متميزة عن تلك المقدمة من شركات منافسة وبالتالي فان العميل يقبل أن يدفع فيها سعر أعلى من المعتاد، ومثال ذلك أغلب منتجات شركة Sony

ت. **استراتيجية التركيز:** تهدف هذه الاستراتيجية الى بناء ميزة تنافسية والوصول إلى مواقع أفضل في السوق من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين أو

[1] سعد على العنزي، جواد محسن راضي، التحالف الاستراتيجية في منظمة الاعمال، ط1، دار اليازوي للطباعة والنشر، عمان، 2011م، ص 174.

[2] فاطمة عثمان سليمان عبد الرحمان، إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية – بالتطبيق على الشركة السودانية لنقل وتوزيع الكهرباء المحدودة في الفترة 2012– 2018، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتقانة، الخرطوم، 2019، ص 100.

بالتركيز على سوق جغرافي محدد أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج شريعة محددة من العملاء.

في هذه الاستراتيجية تركز المؤسسة على شريحة معينة من السوق وتحاول تلبية طلباتهم وبالتالي فان المؤسسة في هذه الحالة تهدف الى تحقيق التميز في المنتجات أو السعر أو كليهما.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للدراسة

يعرض هذا المبحث دراسات قد سبقت في معالجة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب مختلف وعديدة، تنوعت هذه الدراسات في الدرجات والنوع، كما نعرض بعض الدراسات الأجنبية التي اهتمت كذلك بالموضوع.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

يضم هذا المطلب الدراسات التي اهتمت بالموضوع باللغة العربية، نعرضها من خلال التعرف على جوانب محددة بها لتسهيل المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

1. كريمة قويدري: الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2010-2011.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة، محاولة إضافة شيء جديد إلى للدراسات السابقة في هذا الميدان. حيث تكمن اهميته في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج التسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل رفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات بالتالي تحسن الأداء الاقتصادي. حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي.

تنحصر حدود البحث على مستوى الاقتصادي الوطني، خلال الفترة الزمنية (1991-2008)، في الاخير توصل الباحث الى نتائج منها:

2. صياد شاهيناز: الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية،

علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، تخصص مالية دولية، 2012-2013.

تهدف هذه الدراسة الى: تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وبالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة. تكمن اهمية البحث في ادراك حقيقة ان الاستثمار الاجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث انه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الاموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة الى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من امكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الانتاج والتسويق والادارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع انتاجية الافراد والمؤسسات وبالتالي تحسن الاداء الاقتصادي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتنحصر حدود الدراسة، في الاطار المكاني المتمثل في الاقتصاد الوطني، خلال الفترة (1993- 2011)، في الاخير توصل الباحث الى جملة من النتائج كانت أهمها أن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي وتطوره ومن ثم الزيادة في التطور الاقتصادي للدول.

3. أمير صليحة، حجاب صليحة: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة2001-2014 – دراسة حالة الشركة الايطالية" ريزاني دي إيكر" للبناء والاشغال العمومية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية وسياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014/2015.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة وتحليل البيئة الاستثمارية في الجزائر واهم القوانين التي تضمنتها، معرفة حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر واهم الشركات الاجنبية المستثمرة في الجزائر والقطاعات التي تنشط فيها بكثرة ومعرفة مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية والمعوقات التي يصادفها المستثمرين الاجانب في الجزائر ومحاولة اقتراح حلول لها، في حين تكمن أهميتها في كون أن الاستثمار الاجنبي المباشر يقوم في الآونة الاخيرة بدور المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية باعتباره يقوم باستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس

الاموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على توفير النقد الاجنبي ونقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة الى الدول المضيفة وما يصاحبه ذلك من إمكانية تدريب العمالة الوطنية واكتساب مهارات الانتاج والتسويق والادارة المتقدمة مما يزيد من فرص العمل ورفع انتاجية الافراد والمؤسسات وبالتالي تحسين الاداء الاقتصادي، اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على عدة مناهج منها: المنهج الوصفي، منهج تحليل المضمون، المنهج الاحصائي ومنهج دراسة الحالة، تم إجراء هذا البحث في فترة الانعاش الاقتصادي2001-2014، حيث تختص الدراسة بمجال معين من مجالات السياسة العامة هو السياسة الاستثمارية الاجنبية المباشرة، على ان يتم تحديدها مكانيا بالدراسة والتحليل عبر كامل التراب الوطني الجزائري، نتائج الدراسة تمثلت في الوصول إلى أن للاستثمار الأجنبي دورا مهم في تطوير وتنمية النمو الاقتصادي حيث أنه يعتبر لمصدر الأهم للعملة الصعبة التي تحدد أسعار العملات في الدولة.

4. مطاي علي: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر (2014-2000)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة اعمال، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، عين الدفلى، 2015/ 2016.

تهدف الدراسة الى بلورة التفسيرات حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات ووضع استراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس باقي الدول في اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية. تكمن اهميتها في ابراز دور الاستثمار في التقدم والرقي، التمكين من تبيان اعادة الاعتبار الدولي للتدخل الاجنبي في ميدان الاستثمارات. لمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلص الباحث في النهاية إلى عدة نتائج من أهمها كان أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة والتقليص من نسبة البطالة وتحويل التكنولوجيا، تطور القوانين والتنظيمات والأطر الخاصة بترقية ودعم الاستثمارات في الجزائر، أما التحفيزات والتشجيعات الجمركية والجبائية لا تكفي لوحدها لاستقطاب رأس المال الأجنبي، ما لم يصاحبها القرار في الوضع الاقتصادي والسياسي والقانوني.

5. كحل الراس عبد الله: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري–دراسة قياسية 2000–2017، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية، 2019/2018.

يهدف هذا البحث الى: التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تسليط الضوء على مختلف النظريات المفسرة له، تقديم مصطلح التنافسية كمفهوم حديث يرتبط بمفهوم الاستثمار في نقطة معينة وهي توفير السلع في الاسواق المحلية او الخارجية، وكذلك التعرف على مختلف مؤشراتها. تكمن اهميته في: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تنافسية الاقتصاد من خلال تدفق رؤوس الاموال والتي تساعد على زيادة النشاط التصديري للبلدان النامية وتوفير منتجات جديدة للأسواق بالجودة العالية وبأقل تكلفة، يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على اكتساب المهارات الإدارية والتسويقية ومهارات الإنتاج، كما تساهم التنافسية كوسيلة لزيادة الرفاه الاجتماعي من خلال الارتقاء بمستوى الإنتاج وخفض التكاليف ولأسعار. حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، حيث تنحصر حدود البحث المكانية على الاقتصاد الوطني، تخص الفترة الزمنية ما بين (2000–2017). في الاخير توصل الباحث الى مجموعة من النتائج منها: أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح في وقتنا الحالي مصدرا من مصادر التمويل ووسيلة لزيادة النشاط التصديري واكتساب التكنولوجيا لهذا عملت أغلب الدول على توفير البيئة والمناخ الاستثماري لاستقطابه، ومن جانب آخر تعتبر التنافسية من العناصر شديدة الأهمية للنهوض بأي اقتصاد إلى العالمية ولهذا تعمل كل دولة على تحسين تنافسيتها ومنها الجزائر التي عملت على تحسين تنافسيتها باتخاذ العديد من الإصلاحات في مجال قطاع المحروقات.

6. بن زموري خيرة: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر2002– 2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التقدم والرقي؛ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر كمحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي

المباشر بالتنمية الاقتصادية؛ حيث تكمن أهميتها في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال؛ محاولة إيجاد بديل من ضمن البدائل التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها في زيادة مواردها المالية وللخروج من خطر الاعتماد على مصدر واحد و أساسي للتمويل، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية2017، حيث اقتصرت الدراسة على المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مؤشر الناتج المحمي الإجمالي، العمل، ومؤشر ميزان المدفوعات.

7. **محمد الصالح بن عمر، طارق السايح، سيف الدين بته:** انعكاسات الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاديات– دراسة حالة (الجزائر والسعودية) –، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018.

يهدف هذا البحث الى عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم وتسليط الضوء على مفهوم التنافسية بكل جوانبها، محاولة ابراز الدور الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق التنافسية. حيث تكمن اهمية هذا الموضوع في الدور الاساسي الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاد الجزائر والسعودية، معرفة ما مدى نجاح عملية تعزيز التنافسية الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري والسعودي، في حين تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تنحصر حدود البحث المكانية في كل من الجزائر والسعودية، في الفترة الممتدة من سنة 2008 الى 2018، من خلال هذا البحث تم التوصل الى جملة من النتائج اهمها: اهمية نصيب الفرد العامل من اجمالي الناتج الداخلي الخام التأثير على التنافسية في كل من الجزائر والسعودية. يمكن للجزائر والسعودية ان تحول اكثير من مزاياها النسبية الى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعاتها، وهذا من خلال انتهاجها للمسار السليم، انطلاقا من تحسين مستوى الاداء الصناعي لمؤسساتها المحلية، وتهيئة الظروف اللازمة للاندماج في الاسواق الدولية، ان موضوع التنافسية ورغم الاهتمام والجدل الواسع الذي حظي به من خلال العقدين الماضيين الا ان الغموض والجدل لا يزال يكتنف

مفهومه ولم يتم لحد الان الاتفاق حول مفهوم محدد له، نتيجة لعدم ارتباطه بإطار نظري دقيق ومحدد، وهذا ما جعل مفهوم التنافسية يتداخل في تحديد اوجه مع المرجعية النظرية للتنمية وبالتالي يبدو ان هناك تداخل بين المفهومين من حيث التأسيس النظري.

8. عبد الكريم هاجر، قاسمي كمال: الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

يهدف هذا البحث إبراز الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، إبراز واقع تنافسية الاقتصاد الجزائر وتشخيص مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى أثره على التنافسية، في حين أن أهمية الدراسة تكمن من منطلق أن الدول تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات فعالة من أجل رفع قدراتها التنافسية، اعتمد الباحثان لدراسة الإشكالية على المنهجين الوصفي والتحليلي، ومن اهم النتائج المتحصل عليها في هذا البحث يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيتها على المستوى الدولي من الأمور الهامة في هذا الصدد وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

بعد التعرف على مختلف الدراسات السابقة التي تتماثل والدراسة الحالية في أوجه عدة، يأتي هذا المطلب ليعرض مختلف الدراسات الأجنبية كذلك التي شاركت في دراسة الموضوع مع الدراسة الحالية.

1. Myriam Laforce : les retombées de l'investissement direct étranger: analyse à partir de l'expérlence de libéralisation du secteur minier au pérou**,** mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrlse en science politique, université du québec à montréal, août 2006.

جاءت هذه الدراسة مع الأخذ في الاعتبار الحماسة التي أحاطت منذ عشر سنوات بالأفكار التي تحملها حول مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، هذه الأطروحة تسعى إلى تسليط الضوء على الفوائد التي يمكن الحصول عليها من الإستراتيجية الترويجية من هذا الشكل من أشكال المساهمة المالية، وغالبًا ما يقترن بتحرير ملحوظ في المدخرات

لدول الجنوب. ولانتعاش والتنمية الاقتصادية للعديد من الدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد في هذا القطاع، وأهم نتيجة خلصت بها الدراسة أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية مع مراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية والمؤسسة التي يناسبها هذا الاستثمار.

2. **Mehdi Mlayah**: Relation entre l'investissement direct étranger, le commerce et la croissance économique en Tunisie : Une étude empirique, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures et postdoctorales de l'Université Laval dans le cadre du programme de maîtrise en économique pour l'obtention du grade de Maître es Sciences (M.Se.), Département d'économique Faculté des sciences sociales Université Laval, Québec, 2012.

جاءت هذه الدراسة لمعرفة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى تونس حيث أن هذه الأخيرة أعطت أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تنفيذ سياسات مختلفة لجذب عدد كبير من المستثمرين الأجانب. هذا الاهتمام عادة ما تبرره العديد من التوقعات التي تؤكد الوجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصادرات، الواردات) والناتج المحلي الإجمالي. الهدف من هذا العمل هو إيجاد علاقة بين هذه المتغيرات الأربعة في تونس التي تغطي هذه الفترة بين عامي 1970 و2010. ولهذه الغاية، أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات وكذلك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات. ومع ذلك هذه العلاقة هي أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي من المتغير الأول إلى ثانيا.

3. **Fatima Boualam** : Les Institutions et Attractivité des IDE Colloque International « Ouverture et émergence en Méditerranée » 17 et 18 Octobre 2008 Rabat- Maroc, Université de Montpellier ,Sciences Economiques, LASER, 2008.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه المؤسسات وتدابير الجاذبية في الجزائر في تحديد موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أهمية بالغة وخلق مجموعات القدرة التنافسية من خلال الظواهر التكتل نقل التكنولوجيا ، ورفع مستوى الشركات المحلية ،

وإنشاء الشركات المحلية، وضفت الباحثة نماذج الاقتصاد الكلي التي تسعى إلى تحديد العوامل التي تفسر اختيار الموقع وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحصل عليه الاقتصاد، وكنتيجة توصلت لها الباحة في دراستها يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر من يخلق التنافسية بين المؤسسات و أصبحت نوعية المؤسسات عامل تفسيري للاختلافات بين البلدان. مؤسسات ذات جودة أفضل تثبت أنها طريقة فعالة للجاذبية.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

جاء هذا المطلب لمعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات التي تم عرضها، والدراسة الحالية التي نسعى إليها من خلال تسليط الضوء على عدة أوجه منها: متغيرات الدراسة، المنهج المتبع، الحدود المكانية، والحدود الزمانية، أهداف الدراسة وأهميتها، ومتغيرات أخرى.

أولا: أوجه التشابه:

تشترك الدراسة الحالية والدراسات السابقة في وجه شبه أساسي ومهم كونها تصبو إلى معرفة ما يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول بصفة عامة، وبذلك يمكن حصر التشابه بها في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها تتشابه مع بعضها في كونها عرضت المتغير التابع له المتمثل في التنافسية الاقتصادية.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المتغيرات المدروسة هذا من جانب أول، كما تختلف كذلك من حيث المنهج المتبع، كما أنها اختلفت من حيث الحدود المكانية والحدود الزمانية الخاصة بكل دراسة.

خلاصة الفصل

جاء هذا الفصل متطرقا لمختلف الادبيات النظرية التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الاقتصادية كونهما يشتركان في تكوين متغيرات هذه الدراسة كما جاء الربط بينهما، وقد توصلنا إلى عدة نتائج كان من أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الأجنبي المباشر ماهي الا رؤوس الأموال منبثقة من دول معينة تم ضخها في دول أخرى قصد استغلالها لتحقيق أرباح مختلفة، محاولين بذلك القضاء على البطالة في الدولة المضيفة أو السعي بها الى طريق النمو والتطور، ورفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، زيادة إلى ادخال تكنولوجيات مختلفة على اقتصاديات هاته الدول خاصة النامية منهم لتحقيق الأهداف المختلفة التي تدر بالفائدة والنفع على كلا الدولتين.

أما من جانب التنافسية فهي تعتبر مدى قدرة المؤسسات على توظيف إمكاناتها المختلفة وذلك للدخول بتحدي مع المؤسسات المشاركين لها في نفس المجال، وهذا وقد اختلف تحديد مفهوم التنافسية كل حسب الهدف المرجو منها.

أما في جانب ما تحاول الجزائر القيام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها فهي تسعى لإتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثانـي:

دراسة حالة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل:

بادرت الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين منذ اتخاذها لقرار فتح أسواقها لدخول الاستثمار الأجنبي لها، وذلك بهدف توفير البيئة الملائمة لجذب هذه الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها عن طريق كسب خبرات، ومصادر تمويل والرفع من الكفاءة الإنتاجية، بغية تأهيل مؤسساتها للوصول إلى منتجات تنافسية تغزوها الأسواق الدولية وتحسنها القدرة التصديرية للبلاد، فقامت بتقديم العديد من الضمانات، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ووكالات تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات ودعمتها بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات الجهوية، الإقليمية والدولية، ذلك كله بهدف الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.

وسوف نتطرق لكل هذا بأكثر تفصيل في ثلاثة مباحث، مقسمة كالآتي:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري ومؤشراتها

المبحث الثالث: مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

باتباع سياسات الاصلاح الاقتصادي حتى تضمن الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحقيق تنمية اقتصادية مناسبة في حدود امكانيات الدولة سعت الجزائر إلى تطوير وخلق بيئة استثمارية مناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على مختلف مساعي الجزائر في ذلك الشأن.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أصدرت الجزائر في شأن تنظيم الاستثمار الأجنبي بها عدة قوانين منذ استقلالها سعيا إلى تطوير هذا الأخير واستقطاب أكبر عدد ممكن منه، من بين هذه القانون ما سنحاول عرضه ضمن هذا المطلب.

الفرع الأول: قانون 1963- 1966

صدر بتاريخ 26 جويلية 1963، أول قانون بخصوص الاستثمار في الجزائر تحت رقم 63/ 227، وكان هدفه تشجيع الاستثمار في الجزائر، من بين أهم ما جاء فيه "أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني" وقد حمل مع هذا القانون رغبة الحكومة الجزائرية آنذاك في بقاء الشركات المتعددة الجنسية تعمل كما هي، لكي تحافظ على حركة النشاط الاقتصادي في البلاد على نفس الوتيرة السابقة للاستقلال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالجزائر خرجت من حرب طويلة باقتصاد حرب وخزينة فارغة، لذا كانت مضطرة للبحث عن سبل تمويل سريعة، وخبرات وكفاءات تسييرية وتكنولوجيا إنتاج حديثة، كلها معطيات أخذها بعين الاعتبار في التشريع لقوانين الاستثمار[1].

لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي نلخصها في التالي[2]:

---

[1] عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/ 2006، ص 362.

[2] بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 99.

– ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها عن خمسة ملايين دج.

– تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، شريطة أن يكون اتفاق مسبق بين المستثمر والدولة.

كما احتوى هذا القانون أيضا على مجموعة من الامتيازات والحوافز قدمت للمستثمرين بغية تحفيزهم على الاستثمار والاستقرار في الجزائر نوجزها كما يلي[1]:

– يستفيد المستثمرون من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين؛

– حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛

– المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛

وبعد فشل القانون 63 – 277 الخاص بالاستثمار لاعتبارات عديدة، فكرت السلطات الجزائرية في تحديث هذا القانون وتدارك النقائص التي ميزته وتحيينه مع الواقع، فجاء القانون رقم 66– 284 المؤرخ في 15/ 09/ 1966، ليحل مح له، لذا فإن: "هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم 63– 277 المؤرخ في 26 يوليو 1963، بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا"[2]، وعليه فإن هذا القانون قد اعترف للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الجزائريين أو الأجانب، بإمكانية الاستثمار في القطاعين الصناعي والسياحي، وكان هدف السلطات من وراء ذلك مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد، قد جاء هذا القانون مرتكزا على المبادئ التالية[3]:

-إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المح ليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني ولكن في ظل الاختيارات والتوجهات السياسية للبلد؛

-تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية؛

---

[1] القانون رقم 63/ 277، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادر بتاريخ 02 أوت 1963.

[2] القانون رقم 66– 284، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادر بتاريخ 17/ 09/ 1966.

[3] فارس فوضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 126.

-جاء هذا القانون بجملة من الامتيازات والضمانات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب نذكر منها: تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية، الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية، بالإضافة إلى الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر.

الفرع الثاني: قانون 1982- 1986

رغم التعديلات والتحفيزات التي جاء بها قانون 66- 284، إلا أن انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر بقيت تراوح مكانها، وهذا راجع للنمط الذي كانت الدولة تسير به القطاع الاقتصادي في البلاد، إلا أن السلطات العمومية بادرت بإعادة النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني، وطرق تسييره، وذلك بالانتقال من مرحلة النظام المركزي إلى النظام اللامركزي في التسيير، والتفتح أكثر على رأس المال الأجنبي والمحلي الراغب في الاستثمار، لذا جاء القانون رقم 82- 11 المؤرخ في 21/ 08/ 1982[1] المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، ومن أهم الأهداف التي حددها هذا القانون نذكر ما يلي[2]:

– الرفع من طاقة الإنتاج الوطني وإنشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمارات الخاصة المنتجة؛

– العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي؛

– تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي، والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة؛

– كما تم في هذا القانون تقديم المزيد من التحفيزات للمستثمرين الخواص خاصة الذين يرغبون في الاستثمار في المناطق المحرومة، إلا أن تطبيق هذا القانون على أرض الواقع وجد صعوبة كبيرة بفعل البيروقراطية المتفشية في دواليب الإدارة الجزائرية، والذهنية ذات

[1] القانون رقم 82- 11 المؤرخ في 21/ 08/ 1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة التاسعة عشر، العدد رقم 34، الصادر بتاريخ 24/ 08/ 1982.

[2] عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 8، جويلية 2006، ص 109.

التوجه الاشتراكي التي تسير الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ضعف المنظومة المصرفية والمالية.

– بعد الهزة الاقتصادية العنيفة التي عرفتها الجزائر بفعل التراجع الرهيب لأسعار البترول سنة 1982، وهبوب رياح التغيير السياسي على العالم بفعل ما عرف "بالبرسترويكا"، فكرت السلطات العمومية من جديد في تعديل قانون الاستثمار الذي فرضته المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، فجاء:

1.القانون رقم 86- 13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 والمتعلق بتأسيس الشركة المختلطة وسيرها: يتكون من 28 مادة منها ستة وعشرين مادة معدلة للقانون82-13، خصصت هذه التعديلات لتوجيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية لخدمة مخططات التنمية، ونصت المادة 3 مكرر على ما يلي: "يندرج إنشاء الشركات المختلطة في الاقتصاد في إطار المخطط الوطني للتنمية ويخضع لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية"[1]، لكن هذا القانون مثل سابقيه وجد صعوبات كبيرة أثناء تطبيقه نذكر منها[2]:

-لم تتمكن هذه القوانين من محاربة ظاهرة الاكتناز ومراقبة تهرب رؤوس الأموال؛

-ظهرت صعوبات في عمليات تحويل الفوائد ورؤوس أموال الشريك الأجنبي؛

-لم تستطع هذه القوانين جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة فيما عدا قطاع المحروقات.

2. القانون 86- 14 المؤرخ في 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب: باعتبار ومنذ الاستقلال قطاع المحروقات هو الوحيد الذي كان مقصد الاستثمارات الأجنبية، فإن السلطات الجزائرية ارتأت استغلال هذا التوجه، وفتحت الباب أمام المستثمرين الأجانب في هذا القطاع في مجالات لم يكن من قبل يسمح بها ، وقد نصت المادة 20 منه:" "لا يمكن لأي شخص معنوي أجنبي يرغب في ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة استغلالها، أن يقوم بذلك إلا بالاشتراك مع مؤسسة

[1] القانون رقم 86- 13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

[2] عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، التخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006، ص 74.

وطنية حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في هذا الباب"[1]. حيث ولأول مرة جاء هذا القانون بـ[2]:

– السماح للمستثمر الأجنبي بأن يقوم بممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها؛

– السماح للمستثمرين الأجانب بالدخول في شراكة مع شركة سو ناطراك، على أن تكون النسبة الغالبة لشركة سوناطراك (51%)، وذلك في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات.

الفرع الثالث: قانون 1991– 1993 وما بعده

إن سلسلة التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار ابتداء من سنة 1963، لم تكن في مستوى تطلعات متطلبات التنمية المحلية، رغم التحفيزات التي جاءت بها هذه القوانين المتسلسلة، وهو ما دل على بقاء تخوف المستثمرين الأجانب من البيئة الاستثمارية في الجزائر كلها عوامل أجبر ت السلطات العمومية الجزائرية على البحث عن آليات جديدة من شأنها تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والرفع من الطاقة الإنتاجية له، فجاء القانون رقم 91– 21 المؤرخ في 04/ 12/ 1991، والمتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، هذا القانون كانت تنظر إليه السلطات العمومية على أنه انفتاح على الاستثمار الأجنبي، وأهم ما جاء به[3]:

-توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة أو غير المستغلة من خلال نشاطات؛

-البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جه ة، وجلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى تحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء، خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي؛

-تقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي وتتمثل فيما يلي :

- حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته؛

[1] القانون رقم 86– 14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

[2] عمورة جمال لمجيد، مرجع سبق ذكره، ص 366

[3] عمورة جمال لمجيد، مرجع سبق ذكره، ص 367.

- تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نقدا أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد؛
- تحدد عقود الشراكة في مجال استغلال حقل مكتشف جميع التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تحملتها المؤسسة من أجل اكتشاف الحقل محل الاشتراك وطرق استغلاله.

إن تبني الجزائر سياسة اقتصاد السوق، ورغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول في شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، وفتح الباب أكثر أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، كل هذه العوامل أوجبت على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية وتجسد ذلك بالفعل من خلال الإجراءات التي تضمنها قانون النقد والقرض وكذا المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 05/ 10/ 1993، والمتعلق بترقية الاستثمارات[1]، ومن المبادئ التي نص عليها هذا القانون[2]:

-حرية المقيمين والغير مقيمين في الاستثمار؛

- إجراءات مبسطة في شكل التصريح بالاستثمار؛

- تعيين سلطة واحدة وهي وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها– APSI– التي لها صلاحيات تقديم المعلومات والعون للمستثمرين.

وابتداء من سنة 1993، مرّت الجزائر بمرحلة جديدة من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية ففي نفس الفترة تم إصدار ثلاث نصوص قانونية من بينها اثنان عدلا واستكملا كلا من القانون التجاري[3] والقانون الإجراءات المدنية[4]، أما القانون الثالث فكان القانون المتعلق

[1] عمورة جمال لمجيد، مرجع سبق ذكره، ص 371.

[2] القانون رقم 93– 12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادر بتاريخ 05/ 10/ 1993.

[3] راجع المرسوم التشريعي رقم 93–08 المؤرخ في 25 أفريل سنة 1993 والمعدل والمتمم للأمر رقم 75–59 المؤرخ 2 في 26 سبتمبر 1976 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 27 لـ 27 أفريل 1993.

[4] راجع أيضا المرسوم التشريعي رقم 93–09 المؤرخ في 25 أفريل سنة 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 66–154 لـ 08جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 27 لـ 27 أفريل 1993.

بترقية الاستثمارات[1] وهو القانون الذي ألغى لاحقا واستبدل بالأمر 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمارات[2].

وكنتيجة لهذا الفشل والعجز الكبير في جلب الاستثمار للجزائر فكرت الدولة في تطهير محيط الاستثمار بإيجاد آليات جديدة، هذا الإحداث تضمنه الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وهو القانون المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، وباعتباره أيضا الإطار القانوني الذي يعكس النظام الاقتصادي السائد في الجزائر فهو يعتبر التشريع الحاكم للاستثمارات الأجنبية فيها ، وعليه فهو القانون الذي تسري في ظله الاتفاقية الموقعة بين أوراسكوم و الدولة الجزائرية، كما يندرج الأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار في سياق الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنوات عديدة وهو يمثل مع الأمر رقم 04-01 المؤرخ هو الآخر في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، وإلى جانب نصوص قانونية ذات طابع تشريعي وتنظيمي الإطار القانوني العام الذي يحكم الاستثمارات في الجزائر، فالمادة 30 من الأمر المذكور تنص على إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية ودعم الاستثمار[3].

ومن أهم التعديلات التي جاءت عن هذا المرسوم نذكر ما لخص من أعداد مختلفة من الجريدة الرسمية الجزائرية:

- التعديل الأول: الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006؛
- التعديل الثاني: المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006؛
- التعديل الثالث: المرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006؛

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64 لـ 10أكتوبر 1993.

[2] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 47 لـ 22 أوت 2001، ص4.

[3] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 5 أكتوبر 1993.

- التعديل الرابع: المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006؛
- التعديل الخامس: المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007؛
- التعديل السادس: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008؛
- التعديل السابع: المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008؛
- التعديل الثامن: الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009.

الفرع الرابع: قانون الاستثمار لسنتي 2016 2020.

أولا: قانون الاستثمار لسنة 2016

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام، قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبقتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتوج الوطني، وأهم الإجراءات التي جاء بها القانون الجديد كما يلي[1]:

- في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات: فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسة (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر، تونس والمغرب 8 مراحل)، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين لإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات؛
- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص؛
- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه (بشرت الدولة منذ سنتين في استرجاع 60% من العقار الصناعي غير المستغل)؛
- تنمية القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلي (حملة باشرتها الحكومة منذ سنتين).

[1] لقانون رقم 16-09المؤرخ في 2016/08/03 تعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2016.

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 2020[1]

وحسب مشروع القانون المالية لسنة 2020 وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، يقترح مشروع القانون إلغاء المادة 55 من قانون المالية لسنة 2016 التي أدرجت إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية باللجوء إلى التمويلات المحلية، ومن خلال هذا التمويل الذي يعفي المستثمرين الأجانب من جلب أموالهم استثمرت الجزائر أموالها الخاصة في جميع أنماط المشاريع. واعتبرت الحكومة في عرض أسباب هذا التعديل أن "الغاء هذه المادة يعد ضروريا لانفتاح البلد على الاستثمارات الأجنبية الجادة والتي تمتلك رؤوس أموال خاصة" وأن "إلغاء قاعدة 49/51 ليس لها أي معنى في ظل الإبقاء على هذا التدبير الذي لا يخدم المصلحة الوطنية".

وتعتبر الحكومة أن إلغاء هذا الحق، الذي أعاق ظهور سوق للأوراق المالية في الجزائر بسبب الحد الأقصى للتفاوض الحر، "ضرورة" وأنه "سيعطي لا شك إشارة قوية للمستثمرين الأجانب كجزء من بناء الصورة الجديدة لجاذبية بلادنا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية ريادة الأعمال". ومع ذلك يقترح مشروع القانون الاحتفاظ بحق النظر في مسار عمليات التنازل عن حصص من رأس المال هيئة خاضعة للقانون الجزائري التي تمارس في أحد الأنشطة الاستراتيجية عندما يتعلق الأمر بحصص تحوزها أطراف أجنبية أخرى، من جهة أخرى، نص مشروع القانون على زيادة نسبة الاقتطاع من المصدر، من 24 إلى 30 %، بالنسبة للشركات الأجنبية الناشطة بالجزائر بموجب عقود تقديم الخدمات. ويهدف هذا الاقتطاع من المصدر إلى التغطية على عوائد نظام الربح الحقيقي إذا لم ترغب هذه الشركات في اختيار هذا النظام الضريبي، ويتيح مشروع قانون المالية التكميلي، من جهة أخرى، لهذه المؤسسات الأجنبية التي ليس لها منشأة مهنية دائمة في الجزائر، إمكانية اختيار نظام الربح الحقيقي في اجل لا يتعدى 30 يومًا من تاريخ توقيع العقد، مقابل 15 يومًا في التشريع الجبائي المعمول به حاليا.

[1] قراءة في مشروع قانون المالية 2020، متوفر على الموقع الالكتروني لوزارة المالية https://www.mf.gov.dz/، تاريخ التصفح 28/ 05/ 2021.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر

لضمان ترقية ومتابعة تتماشى والظروف المحيطة بالاستثمار الأجنبي المباشر سعت الجزائر إلى خلق هيئات مكلفة به، نقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى أهمها.

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار

أنجز لدى الوزير الأول المكلف بترقية الاستثمار ووضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة الوزير الأول المكلف بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها والموافقة على اتفاقيات الاستثمار يتشكل المجلس، إلى جانب الوزراء الذين لهم عالقة بالقطاع الاقتصادي من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اللذان يحضران الاجتماعات بصفتهما ملاحظين، يتولى أمانة المجلس الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الذي يتولى تحضير أشغال المجلس ومتابعة تنفيذ مقرراته وتوصياته .يتمتع المجلس بسلطات هامة في مجال منح الامتيازات للمستثمرين ويساهم مباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار، ويتولى على الخصوص مهمة اقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار واقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والمزايا الممنوحة للمستثمرين، كما يقدم اقتراحات للحكومة في مجال تطوير الاستثمار إلى جانب النظر في كل مسالة تتعلق بتنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار[1] .

تمثلت مهام المجلس في[2]:

- اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها .
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار تكون مواكبة للتطورات
- الفصل في اتفاقيات الاستثمار بإبداء الموافقة على الاتفاقيات التي تبرم بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات والمستثمر .
- الفصل في مزايا الاستثمار الممنوحة.
- تحديد المناطق التي تستفيد من مزايا النظام الاستثنائي بهدف تهيئتها إقليميا.
- اقتراح التدابير والقرارات التي من شأنها دعم الاستثمار وتشجيعه

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06- 335 المؤرخ في 09/ 10/ 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 11/ 10/ 2006.

[2] المادة 01 من المرسوم التشريعي 93- 12 المرجع السابق.

-تشجيع إنشاء مؤسسات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويره

-وبصفة عامة، فإن المجلس الوطني للاستثمار مكلف باقتراح سياسات تطوير الاستثمار والسهر على تطبيقها، طبقا لأحكام الأمر رقم 01- 03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

ويتكون المجلس الوطني للاستثمار من عدة وزراء، بالإضافة إلى حضور رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بصفتهم أعضاء ملاحظين، كما يمكن للمجلس أن يستعين بأي شخص نظرا لكفاءته أو خبرته في مجال الاستثمار[1].

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

لمرافقة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، ومواكبة عملية الاستثمار، وتقليلا للبيروقراطية وتذليلا لكل العقبات وتدعيما للهيئات القائمة من قبل وتخفيف الضغط عليها، وإضفاء مزيد من الشفافية على عمل مؤسسات الدولة قامت السلطات العمومية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ووضعت تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بممارسة مهامها في 7 مجالات بارزة وهي[2]:

-**إعلام:** استقبال وإعلام المستثمرين.

-**تسهيل:** التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة.

-**ترقية الاستثمار:** ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.

-**إرشاد:** تقديم النصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم.

-**مساهمة تسيير العقار الاقتصادي:** إعلام المس تثمرين بوجود الأوعية العقارية (الوعاء العقاري) وضمان تسيير محفظة العقارات.

---

[1] المادة 03 من المرسوم التنفيذي 06- 335، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، الموقع الالكتروني http://www.mipi.dz، تاريخ التصفح 25/ 05/ 2021، 19: 20.

-**تسيير المزايا:** التأكد من أهلية الانتخاب للمزايا المتعلقة بالاستثمار المعلن عنها، المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع.

-**متابعة:** ضمان خدمة الملاحظة، الإحصاء والسماع المحمول على الحكومة لتقدم المشاريع المسجلة بواسطة إعادة الانتشار المؤسساتي المدرج في أكتوبر 2006.

أما بخصوص سير وتنظيم الوكالة فقد نصت المادة 06 من الأمر التنفيذي رقم 01- 282 على أنه يتم إدارة الوكالة من طرف مجلس إدارة يرأس من طرف ممثل رئيس الحكومة، وتسير من طرف مدير عام وأمين عام، أما تنظيمه فيخضع لقرار السلطة الوصية، ويتشكل مجلس الإدارة من: ممثل رئيس الحكومة (رئيسا)، ممثلي الوزارات المعنية (المساهمة وتنسيق الإصلاحات، الداخلية والجماعات المحلية، الشؤون الخارجية، المالية، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهيئة المحيط)، بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر، وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وثلاث ممثلين عن منظمات أصحاب العمل معينين من بين نظرائهم[1].

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار

تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدا لصلاحيات كل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الاستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07- 119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وقد نصت المادة (3) من المرسوم السابق ذكره على أنه يمكن: " للوكالة أن تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي"[2].

والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل

[1] عمورة جمال لمجيد، مرجع سبق ذكره، ص 382.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 07- 119، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 25/ 04/ 2007.

انبثاق سوق العقار الاقتصادي، وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، وتمثلت مهامها فيما يلي[1]:

-**التسيير، الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري:** تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار.

-**الوساطة العقارية:** تسير عن طريق العهدة ولحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات.

-**ملاحظة وإعلام:** الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعنية بكل معلومة

-متعلقة بالعرض والطلب العقاري وغير المنقولات، اتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلي.

-**ضبط السوق العقاري والمنقولات:** للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

في حين أن المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي نصت عليها المادة (03) الثالثة من المرسوم السالف الذكر تتكون من[2]:

-الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية: أراضي غير مستغلة أو لا غاية لها، أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي، أراضي مستقلة أو منفصلة عن المجاميع الأكثر اتساعا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي تعتبر غير ضرورية للنشاط، الأراضي التي غيرت النظام الأساسي القانوني وتعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية.

-الأصول المتبقية: (عقارات ومباني) الذائبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

-الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية.

أما أدوات الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري فهي[3]:

-بنك المعلومات؛

---

[1] وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الموقع الالكتروني http://www.mipi.dz، تاريخ الاطلاع 25/ 05/ 2021، 19: 30.

[2] وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، المرجع السابق.

[3] وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، المرجع السابق.

-جدول أسعار السوق؛

-ملحوظات حول سوق المنقولات والعقار.

ويسير الوكالة مجلس إدارة، ويديرها مدير عام (المادة 11)، ويرأس مجلس الإدارة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات أو ممثله، ويتشكل المجلس من وزراء القطاعات المهتمة، في حين إن المدير العام يتم تعيينه بمرسوم رئاسي (المادة 21) وتنهى مهامه بمرسوم.

المطلب الثالث: المعاهدات والاتفاقيات الدولية

ارتبطت الجزائر عند فتح مجالها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بعدة معاهدات واتفاقيات عالمية تساعدها على تنظيم هذا الأخير داخل حيزها الاقتصادي نقوم من خلال هذا المطلب بعرض لتلك المعاهدات والاتفاقيات.

-**فعلى المستوى الثنائي:** منذ 1991 وقعت الجزائر 45 اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمار مع مختلف الدول عبر العالم وهذا بداية مع الاتحاد الاقتصادي ببلجيكا ولكسمبورغ (E. B. L.U) في 21 أفريل 1991، وكذا ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتفق كليا على حماية وترقية الاستثمارات الأجنبية المتبادلة، مع الإشارة إلى أغلب هذه الاتفاقيات تتراوح ما بين 5 و20 سنة[1].

-**مستوى متعدد الأطراف:** شهدت الاتفاقيات كالمعاهدات تطورا واضحا ابتداء بالأمم المتحدة ومرورا بإنشاء الوكالة المتعددة لضمان الاستثمار (MMGI) كالاتفاقية العربية المتحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلدان العربية الموقع عليها في 27 نوفمبر 1980، واتفاقية ترقية وضمان الاستثمارات المبرمة في 23 جويلية 1990 بين بلدان اتحاد المغرب العربي إلى الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في فالنسيا (اسبانيا) في 22/ 04/ 2002 والتي دخلت حيز التطبيق ابتداء من 01 سبتمبر 2005، بالإضافة إلى عدة بروتوكولات كاتفاقيات تعمل كلها على تدعيم الثقة وإبعاد المخاطر المتعلقة بنزع الملكية والمصادرة...الخ[2]، ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا

[1] فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/ 2015، ص 327.

[2] نفس المرجع، ص 327.

الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذها (التي تشرف عليها وزارة الخارجية) بتاريخ 30 ديسمبر2004، وإقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة، وإقامة منطقة التبادل الحر المرتقبة في هذا الإطار بتاريخ23 أوت 2005 (والتي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة)، فقد قامت وزارة التجارة بخصوص التحضير لوضع حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية بإعداد "دليل الكتروني" يمكن تصفحه عبر شبكة معلوماتية والموجه لعناية رؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين كما تم إيداع نسخ منه للصحافة، في هذا الإطار تم إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة هذا الاتفاق ميدانيا، بتاريخ 23 أوت2005[1].

المبحث الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري ومؤشراتها

اعتمدت الجزائر عدة تعديلات تمس الجانب الاقتصادي والمؤسسات العمومية، كان الهدف منها تحسين الاقتصاد والتطوير منه لمساعدته للدخول إلى المجال العالمي وإتاحة فرصة المنافسة بينه وبين الاستثمار الأجنبي التي تستقبله الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات الاقتصاد الجزائري

تختلف المؤشرات الاقتصادية المعتمدة من دولة لأخرى وكغيرها من الدول تنفرد الجزائر بمؤشرات تساعدها على معرفة مدى نجاعة اقتصادها نلخص أهمها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الموازنة العامة

تعتبر موازنة البرامج والأداء تبويب حديث لحسابات الموازنة يعطي الأهمية والتركيز على البرامج الحكومية وما تقوم به من برامج وأعمال وليس على ما تشتريه من سلع وخدمات، أي أنها تركز على الهدف ذاته وليس على وسائل تحقيق الهدف، لأن التبويب التقليدي للموازنة يظهر ما تشتريه الحكومة ولكن لا يظهر البرامج التي من أجلها تم الشراء، ولا مدى الانجاز الذي يتحقق من هذه البرامج، وقد عرفت لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية موازنة البرامج والأداء بأنها "هي مجموعة الأساليب التي بواسطتها يتمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة

[1] اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، متوفر على الموقع الالكتروني لوزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz/، تاريخ التصفح 25/ 05/ 2021، 16:00.

دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، المبالغ، ساعات العمل والمواد، إذ أن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها من خلال طرق الموازنة التقليدية، حيث يساعد في الحصول على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات[1] .

تعكس ميزانية الدولة رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتأصلة في الظروف المعيشية للمواطنين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لا يزال الإنفاق العام من حيث ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تشكل حتى الآن المصدر الرئيسي لموارد الميزانية، والجدول التالي يمثل تطور الميزانية العامة للدولة.

[1] عطية عز الدين، بيرش أحمد، أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص 415.

الجدول رقم (02- 01): يمثل تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000- 2021.

السنة	التسيير (1)	التجهيز		مجموع الاعتمادات (مليون دينار) (1)+(2)
		اعتمادات الدفع (2)	رخص برامج	
2000	830 085	346	338	830 431
2001	948 760	504	659	949 264
2002	1 053 366	549	712	1 053 915
2003	1 141 686	699	788	1 142 385
2004	1 200 000	720	573	1 200 720
2005	1 255 273	1 048	1 495	1 256 321
2006	1 439 549	2 116	4 312	1 441 665
2007	1 652 698	2 294	2 781	1 654 992
2008	2 363 188	2 519	2 391	2 365 707
2009	2 661 258	2 813	3 231	2 664 071
2010	3 446 000	3 023	3 332	3 449 023
2011	4 291 181	3 981	3 893	4 295 162
2012	4 925 110	2 820	2 850	4 927 930
2013	4 335 614	2 544	2 240	4 338 158
2014	4 714 452	2 942	2 744	4 717 394
2015	4 972 278	3 781	3 447	4 976 059
2016	4 807 332	3 177	1 894	4 810 509
2017	4 591 842	2 291	1 387	4 594 133
2018	4 584 462	4 043	2 771	4 588 505
2019	4 954 476	3 603	2 602	4 958 079
2020	4 893 439	2 930	1 620	4 896 369
2021	5 314 507	2 799	1 882	5 317 305

المصدر: وزارة المالية، تطور الميزانية العامة للدولة، على الموقع الالكتروني http://mfdgb.gov.dz.

الشكل رقم (02- 01): يمثل تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000- 2021.

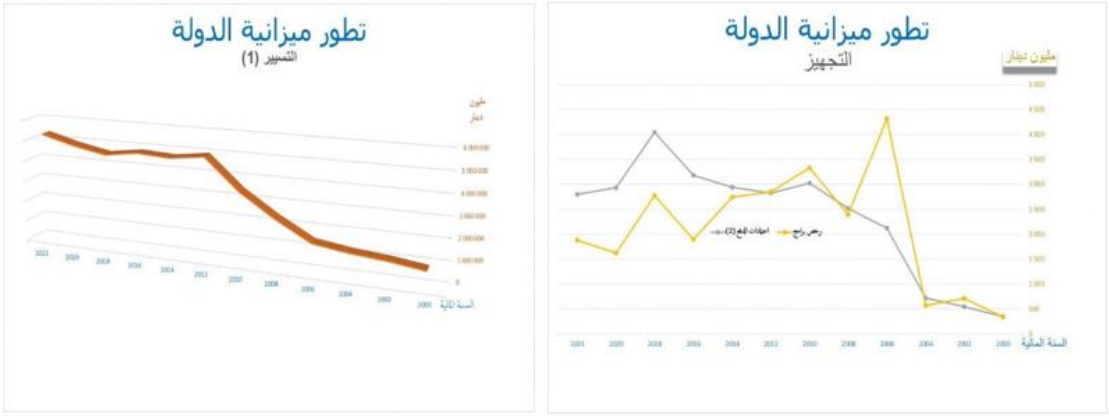

المصدر: وزارة المالية، تطور الميزانية العامة للدولة، على الموقع الالكتروني http://mfdgb.gov.dz

والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات الميزانية العمومية خلال الفترة 2017- 2022:

الجدول رقم (02- 02): يوضح تطور مؤشرات الميزانية العمومية خلال الفترة 2017- 2021.

%	2017	2018 إغلاق	2019 ق م	2019 مراجعة	2020 م ق م	2021 تقديرات
إيرادات الميزانية / الناتج الداخلي الخام	32,6	31,5	30,0	32,7	29,4	27,5
موارد عادية / الناتج الداخلي الخام	21,1	19,9	17,5	19,5	19,1	17,2
نفقات التجهيز / الناتج الداخلي الخام	14,0	15,2	16,6	15,7	13,7	13,9
نفقات التسيير/ الناتج الداخلي الخام	25,2	22,9	22,9	23,9	22,8	22,0
رصيد الميزانية / الناتج الداخلي الخام	-6,6	-6,6	-9,5	-6,9	-7,2	-8,3
رصيد الميزانية / الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	-8,3	-8,6	-11,8	-8,7	-9,0	-10,5
الرصيد الإجمالي للخزينة/ الناتج الداخلي الخام	-8,6	-9,3	-10,4	-11,5	-11,4	-12,8
الرصيد الإجمالي للخزينة/ الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	-10,7	-12,0	-12,9	-14,5	-14,3	-16,1

المصدر: وزارة المالية، تطور الميزانية العامة للدولة، على الموقع الالكتروني http://mfdgb.gov.dz

الفرع الثاني: المديونية العمومية

يترتب على اتساع حركة المبادلة الدولية بين الدول بعضها البعض، قيام العديد من علاقات المديونية والدائنية المتبادلة، والتي تترجم في صورة استحقاقات مالية متبادلة. فكل دولة تدخل في علاقات اقتصادية دولية تصبح تارة دائنة وأخرى مدينة للخارج فكلما كان مستوى الادخار المحلي ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة، كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي[1].

والجزائر مثل سائر البلدان النامية التجأت في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والمخططات التنموية إلى الهيئات والمؤسسات المالية الدولية، هذا ما أدى بها إلى تبعية خارجية وترتب مديونية خارجية لها بشكل كبير، ولكن مع تحسن مداخيل الجباية البترولية في السنوات الأخيرة، فقد استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال السنوات الأخيرة في خفض دينها الخارجي إلى حوالي 4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 مقابل 16 % سنة 2005، وقد كان نجاح سياسة تقليص المديونية للجزائر ورفع مستوى الأمن المالي الخارجي بفضل مواصلة التسديدات المسبقة وزيادة وتيرتها خلال 2006، فتسجيل الجزائر لمداخيل إضافية من الصادرات البترولية والتي سجلت كمداخيل في صندوق ضبط الإيرادات تم استغلالها في التسديد المسبق للمديونية الذي خفف العبء على موازنة الدولة، وحرر القرار السياسي للبلاد، ووفر مداخيل إضافية من التسديد المسبق وقد قدرت بأكثر من 4 مليار دولار، اكتسبتها الجزائر من تسديدها المسبق للديون، والجزائر هي من الدول القلائل من بين دول العالم الثالث التي تسدد بانتظام مديونيتها الخارجية (من خمسة إلى ستة مليار دولار سنويا)، ولقد باشرت الجزائر مفاوضات شاقة مع دائنيها خاصة نادي باريس ونادي لندن انتهت بتسديد كامل ديونها على مراحل ولم يبق إلا حوالي 4 مليار دولار هي على عاتق الصناعيين الجزائريين الخواص ضمنتها الدولة الجزائرية[2].

والجدول التالي يوضح تطور المديونية العمومية خلال الفترة 2010- 2019

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2006، ص 89

[2] يوسف دبوب، الآلية الاقتصادية الجديدة في الجزائر، بدون طبعة، مكتب المطبوعات أكاديميون، الجزائر، 2000، ص 168.

الجدول رقم (02- 03): يوضح تطور المديونية العمومية خلال الفترة 2010- 2019

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
د م أ	3.679	3.263	2.489	2.068	1.760	1.197	1.863	1.893	1.572	1.443
د ق أ	1.778	1.142	1.105	1.328	1.975	1.823	1.986	2.096	2.319	2.264
م د خ	5.457	4.405	3.694	3.396	3.735	3.020	3.849	3.989	4.042	3.838

المصدر: من إعداد الطلبة بتجميع التقارير من بنك الجزائر للفترة 2010- 2019.

الفرع الثالث: صندوق ضبط الايرادات

يعرف صندوق الثروة السيادية على انه صندوق أو كيان استثماري مملوك للدولة يجري إنشاؤه عادة من فوائض ميزان المدفوعات أو من عمليات النقد الأجنبي أو من عائدات عملية الخوصصة، أو من المدفوعات التحويلية الحكومية، أو من الفوائض المالية أو من إيرادات الصادرات أو من هذه المصادر جميعها. علما أن اغلب هذه الأموال تأتي من عمليات النقد الأجنبي الرسمية الناتجة من السلع الأساسية مثل النفط والغاز والمعادن[1].

ويعد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وفقا لما ورد في المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000الذي نص على فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد. على أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات: فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛ كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق؛ وقد تم اعتماد تعديل الأسس والقواعد الخاصة بالصندوق، وذلك من خلال القانون رقم 03 -22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، حيث نصت المادة 66 على تعديل المادة 10 المذكورة سالفا في جانب الإيرادات بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية إضافة إلى مصادر الإيرادات السابقة[2]، ومن خلال الجدول التالي نلخص تطور هذا الصندوق خلال الفترة 2010- 2019

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 5، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، جوان 2018، ص 20.

[2] لطرش ذهبية، كتاف شافية، المرجع السابق، ص 30.

الجدول رقم (02- 04): يوضح تطور صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دينار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ص ظ إ	400.7	1318.3	2300.3	2535	-70.2	-1155	-2336	-1318.2	0	-437.4

المصدر: من إعداد الطلبة بتجميع التقارير من بنك الجزائر للفترة 2009- 2018.

المطلب الثاني: المؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري

واكبت الجزائر التطورات العالمية إلى أن أصبحت تدرج ضمن تقارير التنافسية الدولية والمؤشرات الأخرى التي تصدرها مختلف الهيئات الدولية.

الفرع الأول: ترتيب الجزائر عالميا في تقارير المنافسة العالمية

المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية، يعرف التنافسية على أنها " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل". أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فتعرفها على أنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"[1].

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال...الخ، ومن أهم هذه التقارير واشملها، هو تقرير التنافسية العالمي، تقوم منهجية التقرير على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات (drivers) التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهي[2]:

-مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية.

-مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية.

[1] تحليل تقرير التنافسية، الجلسة الثانية، اليوم الثاني، تقرير المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019، ص 14.

[2] تحليل تقرير التنافسية، المرجع السابق، ص 17.

- مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار.

ويتم احتساب درجات مؤشر التنافسية في إطار تعريف التنافسية بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة، وذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بنحو 12 فئة أساسية تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية.

وتضم الدعائم 12 مؤشرا فرعيا تشمل المؤسسات، والبنية التحتية، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم الجامعي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، وتطور الأعمال والابتكار.

ووفقا للتقرير، فقد احتلت سويسرا المركز الأول عالميا وذلك للسنة السابعة على التوالي، وتبعتها على التوالي سنغافورة والولايات المتحدة الأميركية، في حين تذيلت الترتيب غينيا، وشمل التقرير عدد 14 دولة عربية فقط ممن توافرت عنها معلومات، أما الدول التم لم يغطها التقرير فهي ليبيا، والسودان، والصومال، وفلسطين، وسوريا، والعراق، وجزر القمر. وإذا قسمنا الدول المشمولة بالبحث إلى أربع مجموعات: الأولى: من (1-34)، والثانية من (35-69)، والثالثة (70-104)، والرابعة (105-141). فإنه يمكن تسكين اقتصادات الدول العربية التي شملها التقرير على النحو التالي:

في المجموعة الأولى، تقع دولتان هما: الإمارات العربية المتحدة وترتيبها (25)، وبهذا فإنها تشغل المرتبة الأولى بين الدول العربية وهو نفس ترتيبها في تقرير عام 2018، وتليها قطر (29)، ويقع في المجموعة الثانية أربع دول هي السعودية (36)، والبحرين (45)، والكويت (46)، وسلطنة عمان (53). وهكذا فإنه لم يندرج في هاتين المجموعتين سوى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، أما الدول العربية الثماني الأخرى فقد توزعت على المجموعتين الثالثة والرابعة. فوقع في المجموعة الثالثة عدد ست دول هي: الأردن (70)، والمغرب (75)، وتونس (87)، ولبنان (88)، والجزائر (89)، ومصر (93). وأخيرًا قبع في المجموعة الرابعة كل من موريتانيا (134)، واليمن (140). وهي الدولة ما قبل الأخيرة في التقرير.

الفرع الثاني: ترتيب الجزائر عربيا وافريقيا في تقارير المنافسة العالمية

وقد كان عرض وتحليل ترتيب الدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمي الأخير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02- 06): يوضح ترتيب الدول العربية حسب تقرير التنافسية العالمي

السنة / الدولة	08-07	09-08	10-09	11-10	12-11	13-12	14-13	15-14	16-15	17-16	18-17	19-18	20-19
الامارات	37	31	23	25	27	24	19	12	17	16	17	27	25
قطر	31	26	22	17	14	11	13	16	14	18	25	30	29
السعودية	35	27	28	21	17	18	20	24	25	29	30	39	36
الكويت	30	35	39	35	34	37	36	40	34	38	52	54	46
البحرين	43	37	38	37	37	35	43	44	39	48	44	50	45
عمان	42	38	41	34	32	32	33	46	62	66	62	47	53
الأردن	49	48	50	65	71	64	68	64	64	63	65	73	70
المغرب	64	73	73	75	73	70	77	72	72	70	71	75	75
تونس	32	36	40	32	40	-	83	87	92	95	95	87	87
الجزائر	81	99	83	86	87	110	100	79	87	87	86	92	89
لبنان	-	-	-	92	89	91	103	113	101	101	105	80	88
مصر	77	81	70	81	94	107	118	119	116	115	100	94	93
موريتانيا	125	131	127	13	137	134	141	141	138	137	137	131	134
اليمن	-	-	-	-	138	140	145	142	-	138	137	139	140
سوريا	88	78	94	97	98	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	80	91	88	100	-	133	108	126	-	-	-	-	-
عدد الدول	131	134	133	139	142	144	148	144	140	138	137	140	141

شملت تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي للفترة 2007- 2019، 16 دولة عربية شاركت في التصنيف بين 131- 148 دولة في العالم.

وتقدمت دولة الامارات 12 نقطة، بينما تقدمت قطر نقطة واحدة فقط، وتراجعت بقية دول الخليج تراجعا طفيفا في حالة السعودية والبحرين بين 1- 2 نقطة، وشهدت كل من عمان والكويت تراجعا كيرا حصر بين 11- 16 نقطة، أما فيما يخص لينان فقد تقدمت بفارق 4 نقاط بين العامين 2011 و2019، وتراجعت بقية الدول الجزائر، موريتانيا، المغرب، مصر، الأردن، تونس بنقط سجلت على الترتيب 8، 9، 11، 16، 21، 55، كما حافظت اليمن على موقعها في المراكز الثلاثة الأخيرة بينما تغيب كل من سوريا وليبيا عن التنافسية العالمية منذ عام 2014 بسبب الحروب.

والجدول (02- 07) يوضح المؤشرات التي تخص الاقتصاد الجزائري التي تأخذ بعين الاعتبار عند تصنيف الدول في جانب التنافسية والتي على أساسه صنفت الجزائر في المرتبة (89) وذلك حسب تقرير التنافسية لعام 2019، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (W E F) والذي يضم 114 دولة عاليا.

وقد احتلت الجزائر حسب هذا التقرير المرتبة الثالثة مغربيا بعد كل من المغرب التي احتلت المرتبة 75، وتونس التي احتلت المرتبة 87.

الجدول رقم (02- 07): يبين مؤشرات التنافسية الجزائرية في تنافسية الاقتصاديات العربية

المؤشر	2014	2015	2016	2017	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب (1)
أولا : الاقتصاد الكلي						
القطاع الحقيقي						
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%).	3.8	3.8	3.3	1.6	0.267	9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة).	4,676	4,760	4,828	4,820	-0.635	17
معدل التضخم (%).	2.9	4.8	6.4	5.6	-0.219	19
معدل البطالة (%).	10.2	11.2	10.2	12.0	-0.512	18
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%).	0.7	1.8	6.0	0.1	0.365	14
قطاع مالية الحكومة						
العجز / الفائض المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي (%).	-17.8	-29.9	-13.1	-5.5	-0.935	24
الايرادات العامة (بدون المنح) (مليون دولار أمريكي).	48,755	45,299	45,768	54,777	-0.354	14
الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي).	25,955	23,391	22,828	24,461	-0.333	10
القطاع النقدي والمصرفي						
الاصول الاجنبية (مليون دولار أمريكي).	193,621	151,172	113,692	99,646	0.259	7
حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (مليون دولار أمريكي).	39,238	36,037	36,609	41,509	-0.464	20
كفاية رأس المال (%).	13.2	15.8	16.3	15.0	-0.037	13
العائد على الاصول (%).	2.0	1.9	1.9	2.1	0.808	3
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%).	9.9	9.8	12.1	13.0	-0.600	21
القطاع الخارجي						
درجة الانفتاح التجاري (%).	62.1	59.7	55.9	56.1	-0.577	18
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار امريكي).	186,351	150,595	120,788	104,853	0.135	7
تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.	28.19	25.86	22.58	19.36	1.071	3
الحساب الجاري (مليون دولار امريكي).	-9,264	-27,038	-26,204	-22,059	-0.976	22
ثانياً : جاهزية وبيئة الاستثمار						
البنية التحتية						
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٪ من السكان)	29.5	38.2	42.9	47.7	-0.734	18
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7).	2.8	3.0	3.0	3.4	-1.156	19
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كم).	22	22	22	25	-0.587	19
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص).	110.7	108.4	115.8	111.0	-0.338	16
الوصول إلى الوقود النظيف (٪ من السكان)	93.1	92.7	92.6	..	0.265	17
المؤسسات والحوكمة الرشيدة						
فعالية الحكومة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.48	-0.50	-0.54	-0.60	-0.534	19
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.77	-0.87	-0.86	-0.86	-0.873	21
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5).	-0.60	-0.66	-0.69	-0.61	-0.509	19
قطاع بيئة الاعمال						
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100).	45.5	44.7	47.61	47.59	-1.178	21
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100).	43.8	43.8	50.7	50.7	-1.139	24
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100).	60.0	60.1	59.9	59.9	-1.108	24
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100).	33.3	33.3	33.3	33.3	-1.284	23
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100).	45.0	46.1	55.6	55.6	-1.367	23

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثالث، صندوق النقد العربي، 2019، ص 42.

المبحث الثالث: مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد وبذلك تهيأت الجو للدخول للاقتصاديات العالمية والتصنيف في تقارير التنافسية العالمية.

المطلب الأول: تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

يعتبر مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا ايجابيا على مدى توفر مناخ استثماري جيد يتوفر على مختلف العوامل المؤثرة في جذب المستثمرين الأجانب، نعرض من خلال هذا المطلب مختلف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال فترة زمنية محددة 2000- 2019 كما هو متوفر من خلال البنك الدولي.

الشكل رقم (02- 02): يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر

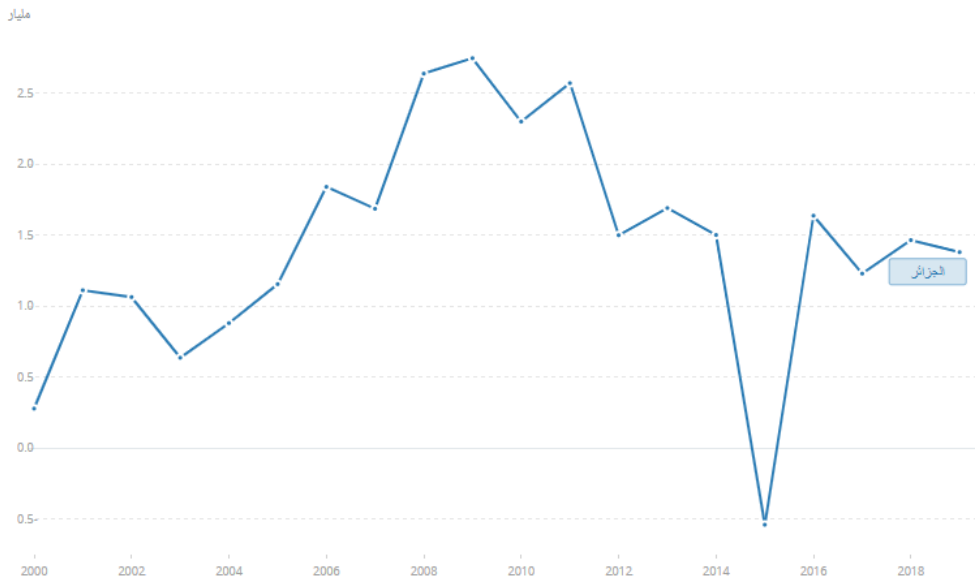

المصدر: البنك الدولي على الموقع الالكتروني https://data.albankaldawli.org.

من خلال الشكل (02- 02) يتبين أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كان في تذبذب خلال الفترة لمدروسة فقد قدر في سنة 2000 حوالي 280100000 مليار دولار راجع ذلك إلى الإصلاحات التشريعية التي تقوم بها الجزائر منذ فترة التسعينات لينخفض وبشكل ملحوظ خلال سنة 2003 ليصل 637880000 مليار دولار، وهذه التقلبات المتواصلة والملحوظة كان سببها أن الجزائر تسمح بدخول الاستثمار الاجنب المباشر في قطاع المحروقات فقط بسبب وضعها سياسي الذي تميز بالعنف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات

الاقتصادية، إذ مع مطلع الألفين تخطت الحكومة الجزائرية هذا الوضع وتمكنت من إعادة الاستقرار السياسي في البلد وكانت التدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما مع إصدار قانون جديد للاستثمار يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات للمستثمرين الأجانب كذلك، وساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية.

وأجرت الجزائر إصلاحات لتسهيل إنشاء الأعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه الأعمال التجارية، بما في ذلك: مراجعة القانون التجاري وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات لإضافة إلى الإعفاء الضريبي للشركات، وتم إنشاء وكالة وطنية للاستثمار تهدف إلى تسهيل تأسيس الشركات. وتشمل التدابير الأخرى تطوير المناطق الصناعية لتسهيل الترحيب بالمستثمرين، وتعديل التشريعات المتعلقة بالوصول إلى الأراضي(مراجعة شروط منح الامتيازات للأراضي العامة مثلا)، وترجع الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير سنة 2009 إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد، لاسيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد، ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستثمار المتنامي في الصناعات الاستخراجية، لاسيما موارد التعدين والطاقة، وعموما يرجع الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: النمو الاقتصادي القوي والمستقر، الطلب العالمي على النفط والإصلاحات من أجل تحسين بيئة الاستثمار، أما الانخفاض المسجل بعد هذه الفترة فيرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 49/51، وأيضا إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي

والاقتصادي، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى إمكاناته الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يزال المستثمرون الأجانب مترددين في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية[1].

وقد جاء في تقرير كنوسيد لسنة 2019 حول الاستثمار في العالم إلى أن الجزائر استفادت سنة 2018 علاوة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع النفط والغاز من استثمارات كبيرة في قطاع صناعة السيارات، وحسب نفس المعطيات، فإن تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، سنة 2018، في اتجاه الجزائر مثلت 2.3% من التكوين رأس المال الثابت الإجمالي بحيث تجدر الاشارة الى ان الارتفاع المسجل سنة 2018 جاء بعد الانخفاض المسجل سنة 2017 التي تراجعت خلالها استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بنسبة 23 % أي 1.2 مليار دولار بعدما بلغت 1.6 مليار دولار سنة 2016[2].

[1] مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019/ 2020، ص 181.

[2] تقرير كونوسيد للاستثمار العالمي، تحليل وكالة الانباء الجزائرية على الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/، تاريخ الاطلاع 05/26/ 2021، 14:30.

المطلب الثاني: الاتجاهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

تختلف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر باختلاف النشاط المنشأة لأجله داخل البلد المضيف، لذلك كانت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مختلفة الاتجاهات كما جاء في هذا المطلب.

أولا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب كل قطاع اقتصادي

عملت الجزائر على إيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، وركزت كثيرا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، والصحة، والنقل، والسياحة، والخدمات، وقطاع الاتصالات، وقد كان أهم قطاع جذبا للمستثمرين الأجانب هو قطاع الصناعة ب 387 مشروع، يليه قطاع الخدمات ب 143 مشروع، هذا من حيث الكمية، أما إذا عدنا إلى جانب النوعية فإن أهم قطاع كان شاهد على نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر هو قطاع الاتصالات، وإن كان من حيث العدد هو الأقل فإنه من حيث النوعية والحجم يعتبر الأهم، وشركتي جيزي ونجمة للاتصالات خير شاهدين على الثورة التي أحدثاها في عالم الاتصال. وهو نتاج السياسة التي انتهجتها السلطات الجزائرية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر التي أدت إلى تطور سريع في حجم الشركات الأجنبية في الجزائر، إما شركات شخصية أو شركات معنوية.

أن حجم الشركات الأجنبية المتواجدة بالجزائر قد بلغ 19431 مؤسسة، منها 5771 مؤسسات شخصية و13660 مؤسسات معنوية، ومن أهم القطاعات التي تتواجد فيها الشركات الأجنبية[1]:

- الإنتاج الصناعي، الأشغال العمومية 30%؛
- الخدمات 25%؛
- الاستيراد والتصدير (تتواجد حوالي 1273 شركة بنسبة 35%).

[1] رشيد أيوب، معطيات اقتصادية واجتماعية؛ النمو الديمغرافي؛ قطاع البنوك؛ قانون المالية 2009؛الانعاش الاقتصادي 2005-2009؛ تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛ الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر؛ الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ التجارة الخارجية؛ قطاع السكن؛ الزراعة، مجلة الدليل الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2009، الطبعة الأولى، ص 45.

ثانيا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب المناطق الجغرافية

إن المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، متعددة سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، وقد يصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي في المركز الأول، وتبلغ استثماراتها حوالي 906 مليون دولار، وهذا راجع إلى اهتمامات المتعاملين الأمريكيين خاصة بقطاع المحروقات، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى مثل استثمارات Pfizer في قطاع الكيمياء والصيدلة. وتأتي في المركز الثاني مصر، وهذا بعد دخولها بقوة في سنة 2001، من خلال متعامل الهاتف الخلويOrascom، لتبلغ استثماراتها خلال الفترة 2001 حوالي 363 مليون دولار، وتأتي في المركز الثالث دول جنوب الاتحاد الأوروبي الثلاثة (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا) حيث بلغت استثماراتها في الجزائر خلال الفترة 1998-2001 حوالي 344 مليون دولار، 221 مليون دولار، 148 مليون دولار على الترتيب، وتركزت استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات وذلك من خلال شركة(ELF /TOTALFINA) (الفرنسية وشركتي(Agip) و(Sayram –eniv) الإيطالية وشركتي(Cepsa و Repsol) الإسبانية، هذا بالإضافة إلى قطاع المنتجات الغذائية مثل شركة(Danone) وكذلك صناعة الخزف، الصناعة المصنعة، الكيمياء، الصيدلة والتعدين[1].

أما خلال 2015 فنجد الإمارات جاءت في المركز الأول باستثمارات بلغت قيمتها 15.280 مليون دولار بنسبة 22.4 %من إجمالي التدفقات الاستثمارية المستقطبة، وهذا من خلال 26 مشروع استثماري موزعة على 25 شركة أبرزهم شركة Emirates International Investment Company في قطاع المحروقات، ثم تأتي اسبانيا في المركز الثاني باستثمارات قيمتها 7.860 مليون دولار، من خلال 20 شركة أبرزهم شركة SA Repsol، ثم في المركز الثالث تأتي فرنسا باستثمارات قيمتها 5.950 مليون دولار منها 3.465 مليون دولار لشركة Total Co، أما بالنسبة للدول العربية فتأتي بعد الإمارات كل من مصر، قطر وتونس باستثمارات قدرت بـ 4.178 مليون دولار، 2.150

[1] عبد الحق طير، محمد قويدري، بولرباح غريب، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017، ص 156.

مليون دولار و1.132 مليون دولار على الترتيب، أما عن التركز القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 2015 فنجد قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي في المركز الأول بقيمة 19.130 مليون دولار، وبنسبة 28.1 % من إجمالي التدفقات، وحصد 28 مشروع استثماري من خلال 22 شركة أجنبية وعربية، ثم تأتي في المركز الثاني المعادن حيث حصدت ما نسبته 21.1 % من إجمالي حجم التدفقات وما قيمته 14.371 مليون دولار، موزعة على 21 مشروعا و17 شركة، ثم تأتي العقارات في المركز الثالث بقيمة استثمارات 13.343 مليون دولار، وما نسبته 19.6% مقسمة إلى 19 مشروع و14 شركة، ثم تأتي في المركز الرابع المواد الكيميائية حيث استقطبت 14 مشروعا من خلال 12 شركة وبقيمة استثمارات بلغت حوالي 7.294 مليون دولار، أي ما نسبته 10.7 % من إجمالي التدفقات، ثم تأتي بعد ذلك كل من الفنادق والسياحة باستثمارات بلغت قيمتها 2.678 مليون دولار من خلال 12 مشروع، والبناء ومواد البناء استثمارات بقيمة 2.239 مليون دولار موزعة على 14 مشروع[1].

[1] عبد الحق طير، محمد قويدري، بولرباح غريب، المرجع السابق، ص 157.

المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى محاولة اسقاط الجانب النظري للدراسة على الجانب التطبيقي والذي من خلاله سنرى الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الرفع من القدرة التنافسية.

أولا: انعكاسات دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري[1]

وتظهر البيانات المؤقتة الصادرة عن مديرية الدراسات والاستشراف التابعة للجمارك أن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت 7.62 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من العام الجاري، مقابل 10.14 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من العام الفارط، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 24.89 **%**.

وبخصوص الواردات، فقد بلغت تكلفتها الإجمالية 12.9 مليار دولار، مقابل 33.11 مليار دولار، حيث تقلصت كذلك بنسبة 52.19 **%**.

ووفقا لنفس المصدر، فقد سمحت الصادرات خلال هذه الفترة بتغطية فاتورة الواردات بنسبة 83.50 **%**، مقابل 89.48 **%** خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وقد شكلت المحروقات أهم المبيعات الوطنية نحو الخارج خلال الثلاثي الأول من 2020، اذ تمثل 92.40 **%** من الصادرات الوطنية، حيث بلغت قيمتها 7.04 مليار دولار، مقابل 9.48 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعا بواقع 25.78 **%**.

وتظل قيمة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة، حيث لم تتجاوز 578.7 مليون دولار (ما يعادل 7.60 **%** من المبيعات الجزائرية نحو الخارج خلال هذه الفترة)، مقابل 04.658 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي أي بانخفاض 06.12 %.

وقد بينت حصيلة الجمارك ان هذا التراجع في الصادرات خارج المحروقات قد مس كل المجموعات الرئيسية للمنتوجات المصدرة.

وتشكلت الصادرات خارج المحروقات من المواد نصف المصنعة قيمة 57.433 مليون دولار (مقابل47.481 مليون دولار) متراجعة بنسبة 95.9 % وكذا المواد الغذائية ب

[1] تقرير صادر عن مديرية الدراسات والاستشراف التابعة للجمارك، متوفر على الموقع الالكتروني لوزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz/.

48.111 مليون دولار (مقابل72.111 مليون دولار) بانخفاض قدره (−21.0) والعتاد الصناعي ب 19.11 مليون دولار (مقابل02.29 مليون دولار) بانخفاض (−42.61%).

وتشكلت هذه الصادرات أيضا من المواد الخام بقيمة 28.15 مليون دولار مقابل46.26 مليون دولار (−23.42 %) والمواد الاستهلاكية غير الغذائية ب 16.7 مليون دولار مقابل21.9 مليون دولار (−24.22 %).

بالنسبة للواردات، فقد تراجعت أربع منتجات من أصل سبعة من مجموعات المنتوجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد.

وبالفعل، فقد بلغت فاتورة العتاد الصناعي، التي تمثل أزيد من 29 % من مجموعات المنتوجات المستوردة، 68.2 مليار دولار مقابل 11.4 مليار دولار، خلال نفس الفترة من العام الماضي، مسجلة انخفاضا بواقع 72.34 %..

كما انخفضت تكاليف المواد نصف المصنعة ب 24.33 % حيث بلغت 94.1 مليار دولار، مقابل 90.2 مليار دولار.

ومس هذا التراجع كذلك فاتورة المواد الاستهلاكية غير الغذائية حيث قدرت ب 476.87 مليون دولار مقابل 525.95 مليون دولار (−9.33%).

كما شمل هذا التراجع كذلك المواد الغذائية المستوردة التي بلغت 44.1 مليار دولار مقابل 57.1 مليار دولار، لتسجل بذلك انخفاضا ب −30.8 %، وكذا واردات مواد العتاد الفلاحي التي بلغت 35.62 مليون دولار مقابل 64.123 مليون دولار بانخفاض (−58.49%)، وفي المقابل، عرفت ثلاث مجموعات من شعبة الاستيراد ارتفاعا خلال فترة المقارنة.

ويتعلق الأمر بالمواد الخام التي بلغت فاتورتها 80.586 مليون دولار مقابل 18.522 مليون دولار أي بزيادة تمثل(+38.12 %) وبلغت واردات مجموعة الطاقة وزيوت التشحيم (الوقود) قيمة 46.465 مليون دولار مقابل 56.165 مليون دولار أي بارتفاع بلغ (+14.181 %)، وقد عرفت المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا بلغ 59.0 % مسجلة قيمة قدرها 93.1 مليار دولار مقابل 92.1 مليار دولار، وبخصوص الشركاء التجاريين للجزائر فقد تقدمت ايطاليا على فرنسا خلال الثلاثي الأول لسنة 2020 من العام الجاري محافظة على مكانتها كأول بلد زبون للجزائر بينما ظلت الصين أول ممون لها بالرغم من تسجيل تراجع

في واردات المنتوجات بلغ أكثر من 32 %، وخلال الثلاثي الأول ل 2020، حاز الزبائن الخمسة الأوائل للجزائر على 32ر52 % من الصادرات الجزائرية، وتصدرت إيطاليا القائمة حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذا البلد 17.1 مليار دولار (44.15 % من القيمة الإجمالية للصادرات) بالرغم من تراجع بلغ أزيد من 33 % تليها فرنسا ب 1 مليار دولار(20.13 %) ثم تركيا ب03.705 مليون دولار (26.9 %) و إسبانيا ب85.627 مليون دولار(24.8 %) والصين ب 27.471 مليون دولار (19.6 %).

وفيما يخص الممونين الرئيسين، للجزائر، فقد شكل الخمس الأوائل نسبة 94.47 % خلال الثلاثي الأول لـ 2020، واحتفظت الصين بالمرتبة الأولى في قائمة الممونين الرئيسيين حيث بلغت صادراتها نحو الجزائر خلال هذه الفترة قرابة 55.1 مليار دولار (99.16 % من إجمالي الواردات الجزائرية)، بانخفاض قدره 33.32 % تتبعها فرنسا ب 99.951 مليون دولار (44.10 %) ثم إيطاليا ب 71.741 مليون دولار (13.8 %) تليها اسبانيا ب 36.570 مليون دولار (25.6 %) وألمانيا ب 78.558 مليون دولار بنسبة(13.6 %)، وقد سجل الميزان التجاري الجزائري خلال 2019، عجزا بلغ 6.11 مليار دولار مقابل 47.4 مليار دولار خلال 2018، حسب معطيات الجمارك.

ثانيا: انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصادرات والواردات

1. **الجزائر ومبادلات تجارية عالمية[1]:** تمت أهم المبادلات التجارية للجزائر مع أوروبا خلال سنة 2019، حيث قدرت ب 58.14% من الحجم الاجمالي للمبادلات، حسبما علمت "وأج" لدى المديرية العامة للجمارك الجزائرية، وحسب المعطيات الاحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف للجمارك فان المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الاوروبية بلغت 45.21 مليار دولار خلال السنة الفارطة مقابل 51.96 مليار دولار خلال سنة 2018 اي بانخفاض يقدر بـ 13 % وبذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63.69% من الصادرات الجزائرية و53.40% من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الاوروبي. بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الاوروبية

[1] تقرير صادر عن مديرية الدراسات والاستشراف التابعة للجمارك، متوفر على الموقع الالكتروني لوزارة التجارة ./https://www.commerce.gov.dz

22.81 مليار دولار مقابل 26.55 مليار دولار، مسجلة بذلك انخفاضا ب(- 14.80 %)، من جهتها، استوردت الجزائر من بلدان اوروبا ما قيمته 22.39 مليار دولار مقابل قرابة 25.41 مليار دولار، أي ما يمثل انخفاضا ب (- 11.87 %)، وتبقى كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا وبريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في اوروبا، وتحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 23.92% من القيمة الاجمالية لتبلغ 18.60 مليار دولار مقابل 19.06 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعا طفيفا ب -2.44%، واقدمت الدول الاسيوية على شراء المنتجات الجزائرية بقيمة 6.54 مليار دولار مقابل 5.77 مليار دولار في نفس فترة المقارنة مسجلة بذلك ارتفاع قدره 11.28.%

وسجلت واردات الجزائر من آسيا تراجعا بنسبة 8.40% لتبلغ قيمة 12.17 مليار دولار مقابل 13.29%، وحسب معطيات الجمارك الجزائرية فان الصين والهند والسعودية وكوريا تعد من اهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا، ومن جهة أخرى، أفادت الجمارك الجزائرية ان المبادلات التجارية بين الجزائر وبلدان العالم الاخرى (أمريكا، افريقيا، استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية، واحتلت دول القارتين الامريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 26.51% من القيمة الاجمالية للمبادلات التجارية للجزائر لتبلغ 9.52 مليار دولار، مقابل 12.95 مليار دولار، أي بانخفاض قدره 26.48.%

أما الصادرات الجزائرية نحو دول القارتين فقد انخفضت ب 44.85% محصلة مجموع 3.88مليار دولار سنة 2019، مقابل 7.04 مليار دولار سنة 2018. وقامت الجزائر من جهتها بمشتريات من هذه المنطقة بما قيمته 5.63مليار دولار مقابل 5.91 مليار دولار، أي بانخفاض بـ 4.66% حسب معطيات الجمارك، وتعتبر الارجنتين والولايات المتحدة الامريكية والبرازيل و كوبا من اهم شركاء الجزائر في المنطقة الامريكية، وقد بلغ مجموع التبادلات التجارية العالمية للجزائر مع مختلف المناطق الجغرافية خلال 2019 ما قيمته 77.76 مليار دولار مقابل قرابة 88.13 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 أي بانخفاض يقدر بـ 11.77 %، وبشكل عام فان أهم خمس زبائن الجزائر خلال 2019 هي فرنسا وايطاليا واسبانيا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وتركيا، أما أهم ممولي الجزائر هي الصين وفرنسا وإيطاليا واسبانيا وألمانيا وتركيا.

2. **الجزائر ومبادلات تجارية افريقية:** من جهة أخرى، اوضحت معطيات الجمارك بأن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الافريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته عرفت تحسنا بـ 1.55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3.51 مليار دولار مقابل 3.46 مليار دولار. وقد قامت الدول الافريقية منها دول اتحاد المغرب العربي بشراء المنتجات الجزائرية بمبلغ 2.17 مليار دولار مقابل حوالي 2.18 مليار دولار، بانخفاض قدره 0.56 % وكانت الجزائر قد استوردت من هذه المنطقة ما قيمته1.34 مليار دولار مقابل 1.27مليار دولار أي بارتفاع بلغ 5.16%، وقد شكلت كل من مصر وتونس والمغرب اهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.
3. **الجزائر والمبادلات التجارية مع منطقة أوقيانوسيا:** ومن جهة اخرى عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة اوقيانوسيا انتعاشا "ملحوظا" بنسبة 33.28 % حيث ارتفعت من 691 مليون دولار إلى920,94 مليون دولار خلال 2019.

وقد بلغت صادرات الجزائر نحو منطقة أوقيانوسيا ما قيمته 531.20 مليون دولار مقابل 248.61 مليون دولار أي بارتفاع قدره 113.67 % واستوردت من ذات المنطقة ما قيمته 389.73 مليون دولار مقابل 442,39 مليون دولار أي بانخفاض بلغت نسبته 11.90 %، وتتمثل أهم البلدان الشريكة بمنطقة أوقيانوسيا في استراليا ونيوزيلاندا.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل رأينا الجهود التي تبذلها الجزائر في السعي وراء جذب الاستثمار الأجنبي إلى أراضيها فقد كانت هناك تهيئة للبيئة التي من خلالها سوف تنشأ هذه الاستثمارات والتي سعت إلى تطويرها من خلال سنها لمختلف القوانين والتشريعيات المساعدة في ذلك، إضافة إلى الهيئات المختلفة إن كان داخل ترابها أو خارجه، واتفاقيات دولية وأخرى افريقية، كما تعد مؤشرات التنافسية من أهم المقاييس التي تبين مدى نجاح السياسات الإصلاحية الاقتصادية في الدول إذ تمكن من معرفة نقاط الضعف والقوة لها وما هي الأهداف التي حققت والتي لم تحقق، على اعتبار أن التنافسية مصطلح كثير التداول في عصرنا هذا، والذي يهدف إلى خلق سوق واحدة مبنية على المنافسة والبقاء للأقوى، وللربط بين الاستثمار الأجنبي الوافد لها ودوره في تنافسية اقتصادها من خلال تأهيل المؤسسات الاقتصادية لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية والتكيف مع البيئة التنافسية الجديدة وذلك حتى تستطيع هذه المؤسسات التموقع في السوق الدولية أمام المنافسين بواسطة منتوج ذو جودة عالية وأسعار تنافسية التي بدورها تؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطني، ولا يتأتى هذا إلا بفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمتلك كل هذه المقومات وبالتالي يمنح هذه المزايا للبلد المضيف.

الخاتـــمة

وفي الختام وبناءا على دراستنا حاولنا من خلال الفصول لبحثنا الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها أن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا وعلى كامل فصول الدراسة، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر بهدف إزالة كل القيود والمعوقات للسماح بتدفق حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه دورة النشاط الاقتصادي الوطني، وقد تم استخلاص عدة نتائج تتعلق بهذه الدراسة يمكن استخلاصها فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر تمويل دولية بديل عن المديونية وعبئها على البلاد (التبعية الاقتصادية، رهن القرار السياسي)، بالإضافة إلى كونه مكمل للادخار المحلي، بدون أي التزام من الدولة المضيفة.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة للرفع من القدرات التصديرية للبلد المضيف، والحد من قيمة الواردات التي تؤدي إلى العجز في الميزان التجاري.

- توفير بيئة استثمارية مناسبة عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والنظم والتشريعات والقوانين المنظمة له، وتقديم ضمانات وتحفيزات، كلها عوامل هامة لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه دورة النشاط الاقتصادي.

- يعد نصيب الجزائر من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف إذا ما قورن بالدول المغاربية والإمكانيات والقدرات التي تمتلكها الجزائر.

- يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأكبر جذبا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

- رغم الحجم الضئيل من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، إلا أنها أثرت نسبيا بالإيجاب على مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر كالميزان التجاري، والصادرات والواردات.

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة للرفع من القدرات التصديرية للبلد المضيف، والحد من قيمة الواردات التي تؤدي إلى العجز في الميزان التجاري.

وكنتائج لاختبار الفرضيات التي تم طرحها سابقا نجد:

الفرضية الأولى: وهي مؤكدة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية فعالة وتكمل الادخار المحلي إذا توفرت بيئة مناسبة تضمن تدفق هذه الاستثمارات نحو دورة النشاط الاقتصادي، مقارنة بالمديونية وما تحمله من عبء على الاقتصاد من خلال خدمات الديون.

الفرضية الثانية: وهي مؤكدة، تتمثل التنافسية في عنصر التفرد التي تمكن الاقتصاد الوطني من احتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي، وتقاس بمؤشرات جزئية وكلية، إذ أن اكتساب ميزة تنافسية تمكنها من الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، مما يسهل اختراقها للأسواق الدولية، وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، مما يمكنه من احتلال مواقع ريادية ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

الفرضية الثالثة: وهي مؤكدة فالجزائر تقوم بسن القوانين والتشريعات منذ الاستقلال إلى زمن اجراء هذه الدراسة بغرض توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف التحديثات التشريعية والقوانين التي تقوم بسنها.

الفرضية الرابعة: فهي مؤكدة، فمن خلال انجازنا لدراسة الحالة توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحسين الوضع الاقتصادي من خلال ادخال مختلف التطورات الحاصلة في السوق العالمية على مؤشرات الاقتصادي والعمل على تحسين الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من خلال تدارك النقائص في التشريعات والقوانين المنظمة له، حتى يتم الوصول إلى مناخ استثماري ملائم يرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه دورة الاقتصاد الوطني.
- العمل على القيام بإصلاحات اقتصادية أكثر عمقا، وذلك بتخلص الدولة نهائيا من التدخل في تسيير الاقتصاد والاكتفاء بدور الموجه.
- ضرورة تسريع عملية إصلاح المنظومة المالية والمصرفية بما يتماشى وسرعة تقدم هذا القطاع على المستوى العالمي مما يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي.

آفاق الدراسة:

في نهاية دراستنا هذه وكآفاق مستقبلية نقترح مجموعة من المواضيع المكملة لبحثنا هذا نوردها فيما يلي:

- أثر الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المنظومة المصرفية الجزائرية.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

قائمة المصادر المراجع

أولا: المصادر

– القانون رقم 63/ 277، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادر بتاريخ 02 أوت 1963.

– القانون رقم 66– 284، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادر بتاريخ 17/ 09/ 1966.

– القانون رقم 82– 11 المؤرخ في 21/ 08/ 1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة التاسعة عشر، العدد رقم 34، الصادر بتاريخ 24/ 08/ 1982.

– القانون رقم 86– 13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

– القانون رقم 86– 14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.

– القانون رقم 93– 12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادر بتاريخ 05/ 10/ 1993.

– لقانون رقم 16–09المؤرخ في 2016/08/03 تعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2016.

– المرسوم التشريعي رقم 93–08 المؤرخ في 25 أفريل سنة 1993 والمعدل والمتمم للأمر رقم 75–59 المؤرخ 2 في 26 سبتمبر 1976 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 27 لـ 27 أفريل 1993.

– المرسوم التشريعي رقم 93–09 المؤرخ في 25 أفريل سنة 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 66–154 لـ 08جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 27 لـ 27 أفريل 1993.

– المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 64 لـ 10أكتوبر 1993.

– المرسوم التشريعي رقم 93–12 المتعلق بترقية ودعم الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 5 أكتوبر 1993.

– المرسوم التنفيذي رقم 06– 335 المؤرخ في 09/ 10/ 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمارات وتشكيله وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 11/ 10/ 2006.

– المادة 03 من المرسوم التنفيذي 06– 335، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.

– المرسوم التنفيذي رقم 07– 119، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 25/ 04/ 2007.

– الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 47 لـ 22 أوت 2001.

ثانيا: المراجع المختلفة

1. الكتب

– حمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د س.

– سعد على العنزي، جواد محسن راضي، التحالف الاستراتيجية في منظمة الاعمال، ط1، دار اليازوي للطباعة والنشر، عمان، 2011م.

– سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998.

– طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل، الاردن، 1997.

– مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2006.

– محمد مطر، إدارة الاستثمارات – الإطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

– مصطفى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الملكية للطباعة والاعلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.

– يوسف دبوب، الآلية الاقتصادية الجديدة في الجزائر، بدون طبعة، مكتب المطبوعات أكاديميون، الجزائر، 2000.

2. الرسائل الجامعية

– بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان.

– بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

– بن عمار إيمان، طيب زينب، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محند اولحاج، البويرة، 2014/ 2015.

– جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي وأوريدو)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/ 2018.

– خلالقة أسماهان، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسة العلي للإدارة، 2007.

– رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005– 2014، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015/ 2016.

– سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/ 2007.

– عباسة هواري، دور وظيفة الامداد في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص امداد ونقل دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/ 2018.

– عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، التخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.

– عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996– 2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

– عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.

– عميروش شلغوم،"دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية "، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009.

– غلا شبوط، واقع الاستثمارات في الجزائر، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2002– 2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2013/2012.

– فارس فوضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1998 .

– فاطمة عثمان سليمان عبد الرحمان، إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية – بالتطبيق على الشركة السودانية لنقل وتوزيع الكهرباء المحدودة في الفترة 2012– 2018، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتقانة، الخرطوم، 2019.

– فراح ياسين، الاستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي بحي فارس المدية، 2006/ 2007.

– فريد عمر، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/ 2015.

– مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر 2000– 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، دامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2015/ 2016.

– مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019/ 2020.

– نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر–حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005/ 2006.

3. المقالات

– أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد 3، الجزائر، 2004.

– بن عيشي عمار، بن ابراهيم الغالي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010–1990)، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، العدد 5، 2012.

– خالد قاشي، بغداد بنين، عبد الرحمان بنين، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل التنمية الاقتصادية " دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990– 2016)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد 1، أفريل 2018، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.

– رشيد أيوب، معطيات اقتصادية واجتماعية؛ النمو الديمغرافي؛ قطاع البنوك؛ قانون المالية 2009؛الانعاش الاقتصادي 2005–2009؛ تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛ الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر؛ الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ التجارة الخارجية؛ قطاع السكن؛ الزراعة، مجلة الدليل الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2009، الطبعة الأولى.

– عبد الحق طير، محمد قويدري، بولرباح غريب، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017.

– عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 8، جويلية 2006.

– عطية عز الدين، بيرش أحمد، أساليب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.

– علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 31، 2004.

– لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000–2017، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 5، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، جوان 2018.

– لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 2، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2012.

4. المواقع الالكترونية

– وزارة المالية https://www.mf.gov.dz.

– وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، الموقع الالكتروني http://www.mipi.dz.

– وزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz/.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار http://www.mipi.dz .

– وكالة الانباء الجزائرية https://www.aps.dz/.

ثالثا: المراجع الأجنبية

- Jaques Margerin et Gérard Ausset, Choix des investissements, 1ère édition, S.E.D.I.F.O.R, St-Laurent-du var, France, 1979.

- Myriam Laforce : les retombées de l'investissement direct étranger : analyse à partir de l'expérlence de libéralisation du secteur minier au pérou, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrlse en science politique, université du québec à montréal, août 2006.

- Mehdi Mlayah: Relation entre l'investissement direct étranger, le commerce et la croissance économique en Tunisie : Une étude empirique, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures et postdoctorales de l'Université Laval dans le cadre du programme de maîtrise en économique pour l'obtention du grade de Maître es Sciences (M.Se.), Département d'économique Faculté des sciences sociales Université Laval, Québec, 2012.

- Fatima Boualam : Les Institutions et Attractivité des IDE Colloque International « Ouverture et émergence en Méditerranée » 17 et 18 Octobre 2008 Rabat- Maroc, Université de Montpellier ,Sciences Economiques, LASER, 2008.

تم بحمد الله